

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 24 أبريل 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 3 أسئلة؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً؛
 - وعدد الأجوبة الكتابية: 17 جواباً.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، حول تحديث الإدارة العمومية، سؤال موجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل أحد السادة والسيدات، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

طبعاً تحديث الإدارة وإصلاح الإدارة العمومية من الأوراش الأساسية والجزهرية إلى بغينا نحققو التنمية في بلادنا، لأن كل الإشكاليات اللي تنتكلمو عليها عندها ارتباط كبير بالإصلاح ديال الإدارة، ولا غرابة أن جلالة الملك نصره الله في الخطاب العرش ديال السنة الماضية، يعني تقريبا باقي واحد أسبوع وتكون سنة مرت على هذا الخطاب المهم، لجلالة الملك وقف فيه على المشاكل والأعطاب ديال الإدارة، ويشكل بالنسبة لنا مدخل من مداخل الإصلاح ديال الإدارة.

بغينا نعرفو، السيد الوزير، في إطار أيضا ما قاله جلالة الملك بأن خاص التقييم يكون مبني على النتائج داخل الإدارة العمومية؟ بغينا أيضا التقييم مبني على النتائج ديال أشنوو عملت الحكومة في هاذ الورش هذا، نعرفو لاش توصلتوا خلال هاذ السنة؟ وأشنوو ناويين تعملوا خلال السنوات المقبلة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بإصلاح

الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المهم جدا في إطار مراقبة

محضر الجلسة رقم 175

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1439هـ (24 يوليو 2018م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وثلاث عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوج، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى أسباطه الميامين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، وتعتها جلسة اختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2017-2018.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يطلب من خلالها تغيير سؤال الفريق الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، حول "تقييم برنامج مدن بدون صفوح" بالسؤال الموجه لقطاع الشباب والرياضة حول عملية التقييم.

وبمراسلة ثانية من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني حول دور الوكالة الحضرية في تطوير منظومة التعمير بالعالم القروي إلى جلسة لاحقة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال مكاي:

طبعاً تكلمتوا على التصور اللي راكم كتنشغلوا عليه، ولكن السؤال ديالنا كان على النتائج اللي توصلتوا لها، إلى كانت هاذ الوثائق اللي تتكلموا عليها هو ديال هاذ الميثاق ديال المرافق العمومية اللي أساسي جدا وكاين في البرنامج الحكومي، راه تأخر بواحد الشكل غير مقبول، إلى كانت شي حاجة كتوجدتها الحكومة خاصها تخرج، لاش كتنظروا؟ أشنو؟ لأن الخوف ديالنا هو أن الحكومة تراجع على جميع هذيك الأهداف اللي كانت غادي تحقنها، تراجع عن النمو ديال 5%، بالأمس سمعنا التراجع على تحقيق الهدف ديال البطالة تنقص ل8.5%، خوفنا أن هاذ الورش أيضا يعيش نفس المسار.

نقطة، ما كاينش الوقت كثير باش نتكلم العدد ديال النقط اللي متعلقة بالتدبير ديال الإدارة، نتكلم فقط على المنظومة أو لا القانون المتعلق بالتعيين في مناصب المسؤولية، هذا مهم وقتلنا في البرنامج الحكومي غادي تشتغلوا عليه، يمكن نقول لكم السيد الوزير، كنديرو بحث، كنبولوا بأن من بين القوانين أو لا التطبيق ديالها خرج على الإدارة العمومية اليوم هو هذاك التعيين في المناصب السامية، ما بقاش الكفاءات في القطاعات الحكومية أو في بعض الوزارات، كاين بعض الاستثناءات طبعاً ولكن استثناءات تفيد القاعدة، اليوم الكفاءات اللي كانت في الإدارة ما بقاش، وهذا كيقتل الطموح ديال الموظفين والطموح والحوافز أو التحفيز اللي يمكن تكون عند الموظف اللي يمكن يشتغل باش يلقى راسو غدا أنه يكون في منصب المسؤولية أو كيمكن يشتغل ويمكن يعطي أكثر لبلادو، إذن هذا من بين يعني نقطة من عشرات النقط ما كاينش الوقت باش نتكلموا عليها كاملة اللي كنتطرح اليوم المشكل ديال الإدارة العمومية.

إذن هاذي أورايش السيد الوزير، هاذ الشي ديال الاستقبال وهذا عنصر من العناصر ديال الأجوبة ديالكم، ولكن كاينة أشياء جوهرية خاص تشتغلوا عليها وتبينوا النتائج ديالها، كما قلت لكم لابد ما في الآخر تتكلموا على أشنو هي النتائج، ماشي أشنو هي الإمكانيات اللي متاحة، احنا كنسمعو حتى رئيس الحكومة فاش كنبولوه كيتكلم فقط على الإمكانيات اللي أتاحت ولا أعطيت لبعض القطاعات الحكومية، ولكن مازال ما وصلناش للتصور نبدأو نجابو، نبدأو نتكلموا على النتائج اللي توصلنا لها، وهاذ الشي اللي بغينا منكم السيد الوزير، ننتظر أجوبة في هاذ المجال. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه، إضاف الموظفين والتساوي بينهم في التعويضات، وهو كذلك موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة

وتقييم السياسات القطاعية والعمومية، والذي سيتيح لي الفرصة ولو في ظرف وجيز أن أتقاسم مع أعضاء هذا المجلس الموقر الخطوط العريضة باختصار شديد لرؤية ومقاربة الحكومة لإصلاح الإدارة.

أولاً، يتعين التدقيق بأن المسألة هي ليست بالضرورة تحديث الإدارة، لأن هذا المصطلح التحديث جاء في واحد السياق كان معروف أشنا هو المقصود بتحديث الإدارة، اللي جاءت في إكراهات ديال التدبير الميزانياتي وديال الانفتاح على القطاع الخاص وإدخال مفهوم ديال التدبير العمومي الجديد، (new public management) اللي حتى هاذ الوزارة كانت تسمى التحديث في واحد اللحظة، الآن احنا في الإصلاح وماشي في التحديث اللي هو تطوير من الداخل.

احنا في الإصلاح اللي هو إصلاح توخيها أنه يكون تحويلي، اللي يتحول النموذج الإداري الحالي إلى نموذج جديد، تتحكموا معطيات جديدة هي قواعد الحكامة الجيدة اللي جابها الدستور، والي هي واضحة جدا، وكتحكموا أيضا الثقافة الجديدة ديال المواطنة والمرتفق راه موطن في علاقته بالإدارة غادي يصبح عندو الحقوق على الإدارة أيضا.

فكاين معطيات جديدة كتجعلنا أننا خاصنا ننتقلو من نموذج جديد، وكيفاش تفضلتي، راه جلالة الملك راه فتح أفق واسع لهاذ النموذج الجديد، لذلك فاحنا يمكن لنا نقولو كاينة رؤية الآن مكتملة وواضحة وموجودة في وثيقة، وسنممكن السادة رؤساء الفرق من هاذ الوثيقة هاذي، اللي ماشي فيها فقط غير الرؤية والمبادئ والمنطلقات والمرجعيات والتوجيهات الملكية، لكن أيضا فيها مشاريع، لأن هذا الإصلاح غادي يكون مدير بالمشاريع ماشي بالمنطق الإداري أيضا، الأمر يتعلق بأربع تحولات كبرى و24 مشروع، تحول تنظيمي، لأنه الإدارة خاصها تنظم من جديد في إطار اللاتركيز الإداري في إطار إعادة النظر، لأن الإدارة ملي كتنتقل سلط خاصها تعيد النظر في البنية ديالها في المركز، ما غاديش نحتفظو ب20 مديرية واحنا كنبولوا جزء كبير من السلط، وهاذ الشي اللي حصل مع الأسف في السنوات الماضية.

إذن إعادة النظر في قواعد التنظيم الهيكلية الإدارية ديال الإدارة، واللاتركيز وأيضا برنامج تحسين الاستقبال بما يسمى بالمكاتب الأمامية ديال الإدارة اللي كتحثك بالمواطن، فكاين واحد العدد ديال المشاريع في التحويل التنظيمي، كاين تحويل تديري أيضا في المنظومة ديال تدبير الموارد البشرية، مهمة جدا، وكاين التحويل الرقمي هو أنه يتعلق الأمر بإعداد تصميم مديري لخلق واحد الانسجام والتناسق بين كافة الإدارات حتى تتوجه نحو التدبير اللامادي لخدماتها الإدارية، بالإضافة إلى التحويل التخليقي.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

مما يعني تقلص الفارق ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى من 26 مرة سنة 2007 إلى 16 مرة سنة 2016، إذن كإين مجهود تتبدلوا السلطات العمومية والحكومات المتعاقبة.

لكن أيضا كإينة إجراءات أخرى اللي ساهمت أو مازالت كتساهم في تقليص الفوارق، وهو أنه كإين مجهود كبير تدار في محاربة الهشاشة في الوظيفة العمومية بحذف السلايم من "1" حتى ل "4" هذا شيء مهم وتم ترسيم واحد العدد حوالي 42000 عون مؤقت تم الترسيم ديالهم مع الزيادة اللي كانت تمت ديال 600 درهم بالنسبة للموظفين، مع أيضا تحسين نظام الترقى لأن الكوفا تحولت من 28 ل 33% في الحصيص ديال الترقى في الوظيفة العمومية، إذن هاذ الشيء هذا كلو إذا استحضرننا تجميد الأجور ديال كبار الموظفين، لأنه كإين اللي كترجع حتى للتسعينيات، الكتاب العامون والمديرون، والتحرك اللي وقع في السلايم الدنيا والزيادات اللي وقعوا، كنلاحظو أن الفوارق فعلا غادية وكقتلص، وهاذ الحكومة غتسهر أنها غتمشي وتبذل مجهودات مضاعفة للمزيد من تقليص الفوارق وتحقيق العدالة الأجرية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير طبعنا نحن كناكدو بأنه كإين واحد التعامل إيجابي وكإين واحد التحسن أساسا كيف ما أشرتم، تحسن الحد الأدنى من 2007 ل 2014، لكن طبعنا يبقى هذا مع القدرة الشرائية، يبقى هذا غير كاف، فبالثالي هناك دائما الشغيلة تطالب بتحسين الوضعية.

أما على مستوى الإشارة ديالكم فالجواب، السيد الوزير، لتجميد أجور كبار الموظفين وأساسا الكتاب العامين والمدراء ديال مجموعة من المؤسسات، فهنا في الحقيقة هذا شكل يبرز بشكل جلي الاختلالات اللي كإينة في المنظومة ديال الأجور عندنا في البلاد، لأنه كيف يمكن أن نستوعب بأن نجد مدير عام مؤسسة يتلقى الحد الأدنى ديال الأجور اللي هو 3000 درهم مضروب في 100، 3000 درهم بمعنى 30 مليون في الشهر، عندنا المكتب الشريف للفوسفاط، 30 مليون، صندوق الإيداع والتدبير 13 مليون، الخطوط الملكية الجوية 13 مليون، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 9.5 مليون، بريد المغرب 8 مليون، المدير العام لبنك .. 8 مليون، والي بنك المغرب 20 مليون، وزيد عليها المكتب الوطني للسكك الحديدية 7.5 المليون، وهلم جرا.

فبالثالي هذا تبعطينا واحد الإشارة بأنه فعلا كإين هناك اختلالات يجب

من قطاعه وزارى، وكما قلت لكم فور توصلي السؤال عندو طابع آنى كان لايد خاصني نجي نجابو ولايد تقبل آنى نجابو وتتفاعل معكم ونستمع لكم، لكننا في انتظار نتوصل بالأجوبة على المصير ديال هاذ الملف يمكن نبرمجو جلسة أخرى باش بنسطو معطيات أخرى في هذا الموضوع، لكن الحماية الاجتماعية ديال الموظفين بالنسبة لي وبالنسبة للحكومة تشكل مدخل أساسي لضمان حقوق الموظفين ولإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه العدالة الأجرية في الوظيفة العمومية وارتفاع أجور بعض الموظفين الكبار، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعرف منظومة الأجور ببلادنا اختلالات وتفاوتات مخلة بمبادئ العدالة الأجرية، خاصة بالنسبة لأجور بعض الموظفين الكبار، وهو ما يعيق إحساس المواطنين بالغبين والظلم ويعمق كذلك مظاهر الاحتقان بين مختلف مكونات المجتمع.

لذا نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتحقيق نوع من العدالة الأجرية على مستوى مختلف قطاعات الوظيفة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الإجراءات المتخذة لتقليص الفوارق بين الأجور ولإرساء العدالة الأجرية يمكن قولك بكل صراحة ويكل تواضع أنها سارية المفعول منذ عدة سنوات ماشي عاد غتنتطق، تدار مجهود حقيقي، تعطيك غير بعض الأرقام أنه الحد الأدنى للأجر عرف واحد التطور، بحيث أنه ارتفع من 1586 درهم سنة 2007 إلى 3000 درهم سنة 2016، المتوسط ديال الأجر الشهري الصافي ارتفع من 5333 درهم سنة 2007 إلى 7600 درهم سنة 2016.

المحترمين من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، تفضلي الأخت
المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الزملاء الكرام.

نسألكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتمدهم وزارتم القيام بها
لأجل رفع الحيف على فئة المساعدين الطبيين بقطاع الصحة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

أولا، في البداية لا بد من الإشارة أنه بالنسبة لهذه الفئة ديال المساعدين
الطبيين، فالوزارة صاغت مشروع مرسوم الي خاص بهذه الهيئة والي
يهدف إلى التحيين والنسخ ديال المرسوم السابق ديال 93 الي فيه النظام
الأساسي الخاص الي كيجمع بين المرضى والمساعدين الطبيين قصد
الملاءمة ديالو مع المنظومة التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال
الوظيفة العمومية.

في هذا الصدد في 23 نونبر 2015 أحلنا هذا المشروع على الوزارة
المكلفة بالوظيفة العمومية، وبغية المباشرة ديال مسطرة المصادقة وقمنا
بمجموعة ديال الاجتماعات، آخر اجتماع كان في يوليو 2016، وكانت فيه
ملاحظات ديال مصالح الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية الي أعطت
الموافقة ديالها بشكل عام على المرسوم باستثناء المادة 7 منه، ربما تكونوا
تعرفوا هذا المشروع، المادة 7 منه المتعلق باعتبار امتحان التخرج من
المدرسة الوطنية للصحة العمومية أو من المعهد الوطني للإدارة الصحية
سابقا، اعتبار هذا الامتحان بمثابة مباراة، فهي رفضت هذا المقضى لأنها
تعتبره غير مطابق لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 22 من الظهير
الشريف 1.58.008 الصادر سنة 1958 بشأن النظام الأساسي العام
للوظيفة العمومية، على اعتبار أن لا المدرسة اليوم ولا المعهد سابقا لا
يكونان حصريا لفائدة الإدارة المعنية يعني لفائدة وزارة الصحة.

خاصني نذكر كذلك بأن هناك توجه للوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة
والوظيفة العمومية فيما يتعلق بالأنظمة الأساسية الخاصة بالموظفين، وهذا
التوجه ينكب في إطار توحيد الأنظمة الأساسية، واليوم احنا تأسيسا على
ما قلت فالوزارة مستعدة ومستمرة في الاستمرار في التوصل إلى صيغة

أن نضع لها حدا، فعلا ربما الإجراء الي كان هو التجميد، هذا إجراء أولي
ولكن خاصنا إعادة هاذ المنظومة يجب أن يكون فيها نوع من العدالة،
خاصة وهذا مسألة ضرورية وهناك مجموعة من الدول النموذج ديال فرنسا
وديال اليونان الي وضعت واحد السقف محدد للأجور الي ما يمكنش
تتجاوزوا، كانت هناك مقاربات، ماشي الآن هاذ الحكومة أو الحكومة
السابقة، راه كانت مبادرات فهاذ المسار من أجل يتوضع واحد السقف
لأعلى الأجور، ولكن مع الأسف ما عرفناش من يوقف هاذ المبادرات
الإصلاحية؟

وبالتالي أنتما، السيد الوزير، تشرفون على قطاع يهتم بهاذ الموضوع،
إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، هو موضوع مهم جدا، فبالتالي باش
يكون نوع من تحقيق عدالة أكثر، نحاول ما أمكن أن نعيد الثقة للمواطنين،
لأنه فاش تيقارن هاذ الأرقام يعني المواطن كيف يمكن...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

تتمنى السيد المستشار أن الأرقام الي تفضلت بها تنصف شي شوية
كبار الموظفين أو كبار المسؤولين في الوظيفة العمومية، لأن الأرقام الي
تفضلت بها تخصص المؤسسات العمومية الي ماشي بالضرورة أنا الي
خاصني نجاب عليها، أنا عندي الاختصاص د الوظيفة العمومية، الكتاب
العامون في القطاعات الوزارية، والمديرين المركزيين، الي الناس كياعتبروا بأنه
الربع، ولكن ملي تتقارن مع المؤسسات ومع الشركات، كاتب عام في قطاع
وزاري فيه تقريبا 300000 موظف، مثلا مجال التعليم وفي 7 مليون ديال
التلاميذ (c'est un manager) زعما في مستوى عالي جدا في قطاع
عندو رهانات تنموية قوية جدا ويعني ما يتخذ حتى الثلث ولا العشر ديال
المؤسسات العمومية.

إذن أنا ما يمكن لي إلا نشكرك على تنويرنا بهاذ الأرقام، الي يمكن ترد
الاعتبار لكبار الموظفين أو كبار المسؤولين في الوظيفة العمومية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على مساهمكم.

كما سبق وأن أعلن السيد الأمين وقع تغيير في جدول الأسئلة، وذلك
بعد ورود طلب التأجيل من فريق الأصالة والمعاصرة لسؤال كان موجه
لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير.

إذن نتقل مباشرة إلى قطاع وزارة الصحة، ونبتدئ بسؤال موضوعه
المساعدين الطبيين بوزارة الصحة، وهو موضوع من طرف المستشارين

ديالكم ياخذ بعين الاعتبار هاذ المجموعة ديال المعطيات ولكن كتنماو أنكم تشاركونا ككتابة وطنية للصحة في بلورة هاذ المشروع حتى يحصل عليه اتفاق، واحنا مستعدين للنقاش وللتفاعل مع كل المقترحات ديالكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة أنا كنشكر على السؤال اللي بعدا خرج للوجود هاذ المشروع ديال المرسوم.

لأن آخر اجتماع في 2016 أنا مستعد باش اليوم ناقشو في إطار الشراكة مع النقابات الوطنية، فعلا وها هاذ الفئة قليلة عندنا تقريبا نتكلمو على 500 تقريبا في 47000 ديال الأطر ديال الوزارة.

فعلا كين الاحتياجات اليوم لهاذ الفئة خاصة فالطب الإشعاعي في علاج السرطان بالمستشفيات الجامعية فعلا، كذلك في التأطير على المستوى المخبري كذلك وغنلتهمو باش نفتحو نقاش في هاذ المجال معكم بالموازاة مع الإدارة باش يمكن نتوصلو إلى حل في أقرب وقت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوع من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل وموضوعه استفادة المهاجرين واللاجئين من نظام المساعدة الطبية "راميد"، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

نسئلكم السيد الوزير المحترم عن مدى استفادة المهاجرين واللاجئين من نظام المساعدة الطبية ومن الخدمات الصحية بصفة عامة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة على طرحكم لهذا السؤال، تفعيل الاتفاقية المتعلقة باستفادة المهاجرين واللاجئين المقيمين بصفة قانونية، بطبيعة الحال تتخضع اليوم للإستراتيجية الوطنية للهجرة، قطاع الصحة كباقي القطاعات هو معني بتنزيل هاذ الاتفاقية من أجل الاستفادة ديال هاذ الفئة من

متوافق حولها مع القطاعات المعنية بالوظيفة العمومية وقطاع المالية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

ولكن للأسف هاذ المشروع اللي كتكلموا عليه ما شفناش احنا ككونفدرالية الديمقراطية للشغل ما عندناش نهائيا أي علم بتفاصيل هاذ المشروع، بالعكس احنا كنا شاركننا في إطار لجنة تقنية مع الوزارة السابقة يعني في الوزارة ديال الأستاذ عبد الواحد الفاسي، الله يذكره بخير، هو اللي كنا خرجنا معه ككونفدرالية بروتوكول اتفاق يقضي بضرورة إنشاء نظام أساسي خاص بهذه الفئة.

للأسف الوزراء اللي جاو من بعد كلهم أقبروا هاذ الملف واحنا في كامل نقاشاتنا القطاعية مع وزراء الصحة المتعاقبون، كنا دائما نلح على رفع الحيف على هذه الفئة.

للأسف هاذ المشروع احنا ما شفناش وتتماو أنكم تطلعونا عليه ككتابة وطنية للصحة باش نعرفو تفاصيلها وتشاركونا لأن ما يمكنش يدار واحد النظام أساسي خاص بواحد الفئة معينة بدون إشراكها أو إشراك ممثلها، حتى يكون التوافق حوله وما يكونش فيه مشاكل.

وللأسف، السيد الوزير، اسمحو لي نقول لكم بأن هاذ يتعارض مع المذكرة الأخيرة ديالكم، الإعلان أو البيان اللي درتوا حول توظيف المتصرفين واللي كتطلبوا تخصصات ديال هاذ الناس، وهذا اعتراف ضمني بأن هاذ الناس هاذو، هاذ التخصصات دياهم مهمين وكتحتاجهم في القطاع، وللأسف غادي تشغلهم في إطار متصرفين وأتوما تعرفوا بأن النظام الأساسي الخاص بالمتصرفين كيجدد المهام ديال هاذ الناس في مهام إدارية، علما أن هاذ الناس هاذو عندهم تقنيات مؤهلات، هم حاملين من (DESA) والماستر فما فوق، كين الدكتوراه، دكتوراه الدولة كين مجموعة ديال التخصصات دقيقة علمية كحتاج في مجموعة ديال المؤسسات د المرافق الصحة.

ونخليكم على مثلا غير المعاهد اللي كينة عندنا في القطاع مثلا المعهد الوطني للصحة، البحوث اللي كتخرج من المعهد فهي تقريبا كلها من إنتاج هذه الفئة، نخليكم على مديرية الأدوية، نخليكم على الإدارة المركزية حتى هي هاذ الناس، وفي المستشفيات خصوصا المستشفيات الجامعية، هاذ الناس هاذو كيقوموا بعملية البحث وكيقوموا بتأطير الشغيلة، وخصوصا الناس اللي غيتخرجو من (L'ISPITS) وحتى المقيمين و(les internes) حتى هاذو كيتم التأطير دياهم من طرف هؤلاء، فبالتالي كتنماو أن هاذ المشروع

قصريين وباحثين عن العيش الكريم، إلى آخره، كذلك العرب والأسويين اللي كنعرف بلدانهم صعوبات اقتصادية وكنعيش حروبا أهلية. هاذ الظاهرة أصبحت كنعطرح الكثير من الإشكاليات على مستوى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات وتمتعها طبعا بكافة حقوقها الإنسانية، طبقا للالتزامات بلادنا في مجال اللجوء والهجرة، وفي مقدمتها طبعا الحق في الصحة.

وبالرغم من هاذ الشيء اللي قلتوا السيد الوزير، بأن كين هنالك برامج حكومية وطنية معدة لهذه الفئة اللي كنعهم مثلا التشخيص والتكفل بالأمراض الوبائية وبرامج الأم والطفل، إلى آخره.

وبالرغم من هاذ الاتفاقية اللي ذكرتها اللي توقعت في 26 أكتوبر واللي ما بين القطاعات الوزارية المعنية بشأن المقيمين، بشأن استفادة المهاجرين واللاجئين من المساعدة الطبية اللي هي "راميد"، واللي كانت في الحقيقة خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه في الواقع هناك تعثر كبير في أرض الواقع، بحيث هاذ الوكالة، التوقيع ما تم مع الوكالة حتى ل 25 مارس 2017، يعني الاتفاقية راه كانت في 15 ثم التوقيع ما وقع حتى 2017، قلتو بأن كين هنالك 25 ألف بطاقة، لحد الآن مازال ما توزعاتش، وبالتالي احنا عندنا يعني تشكيك في مدى نجاعة هاذ البطائق، ثم الحصول على البطائق في حد ذاتو صعب المنال نتيجة للإجراءات المسطرية، لأنه رهين كذلك بتسوية الوضعية، يعني هاذ الشيء كنعطى للاجئين والمهاجرين النظاميين، ولكن من غيرهم ما عندهموش الحق في هاذ المساعدة الطبية. السيد الوزير، هذه فئة كنعاني من التهميش، علاوة على كون هاذ الوضعية الغير النظامية للعديد من المهاجرين وخاصة منهم النساء الحوامل والأطفال، هنالك أشياء أخرى تحول دون الاستفادة من البرامج الوطنية اللي قلتها، مثلا الخوف من الملاحقة والتعرض للتوقيف، التخوف من التعرض للتوقيف بالأخص في المناطق الحدودية لهاذ الناس اللي هما مهاجرين غير نظاميين، الشيء اللي كيجعل أن هاذ الشيء كينهم على الاستفادة من هاذ البرامج.

السيد الوزير، احنا كنعترحو في الاتحاد المغربي للشغل، ضرورة تبسيط مساطر الحصول على بطائق المساعدة الطبية، لأنه أخذنا بعين الاعتبار الظروف الخصوصية ديالهم اللي كيغيروا فيها السكنى، كل مرة كيغيروا السكنى، وبالتالي كيصعب أنهم في التالي كيخص شوية ديال المرونة من حيث هاذ الباب.

ثم إشراك الجمعيات اللي مختصة في هاذ العمل، اللي كنعشتغل في مجال الهجرة من أجل التحسيس ودعم الاستفادة ديال هاذ الفئات على الأقل من البرامج الوطنية.

بغيت آخر، إلى سمحتي السيد الرئيس، آخر هذا، قانون اللجوء، السيد الوزير، ومرافقته باستراتيجيات فيها الالتقائية، خاصة وأنا على وشك احتضان المؤتمر الدولي للهجرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترحت

خدمات الشبكة الاستشفائية الغير المستعجلة.

بطبيعة الحال كما هو الشأن بجمع المغاربة، اليوم كنعرفوا بأنه الاستفادة من هاذ الخدمات خاص إما يكون الإنسان حامل للتأمين الإجباري على المرض أو المساعدة الطبية "راميد" أو الأداء، وملي ما تيكونش عندو هاذ الواسيلتين، فخاصنا نعرفو كذلك بأنه هاذ الفئة في غياب حصولها على "راميد" وأنا غنجي لهاذ النقطة، فهي كنعستافد من الخدمات على مستوى أقسام المستعجلات، فما كايش شي واحد اللي كيتم الرض ديالو، وكنعستافد كذلك من الخدمات على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية الأولية.

يمكن نعطيكم بعض الأرقام بشكل مجاني بطبيعة الحال، اليوم كنعستافد من 2700 مؤسسة اللي عندنا للرعاية الصحية الأولية من خلال استشارة الطب العام أو الاستشارات المتخصصة والخدمات ديال الوقاية والكشف والعلاج في إطار برامج مكافحة الأمراض السارية كمكافحة داء السل، التلقيح في جميع المراكز بالنسبة للأطفال والحصول على الأدوية بالجمان، مكافحة داء الملاريا وداء الليشمانيا، كذلك الأمراض المنقولة جنسيا ومكافحة داء السيدا، يمكن نعطيكم أرقام:

في 2017: 14106 ديال المهاجرين اللي استفادوا من الكشف المزدوج ديال داء السيدا، الاستفادة مجاناً من خدمات الوقاية والكشف والعلاج في إطار برنامج الأمراض الغير سارية، داء السكري والضغط الدموي، الصحة العقلية والنفسية، رعاية الحوامل وصحة الأم كذلك، ما يمكنش تقي شي واحدة في حالة ولادة أو وضع ما يتمش استقبالها في المستشفى والتكفل بها وحتى توضع الجنين ديالها. الرعاية الصحية المستعجلة الأولية للنساء الحوامل، والرعاية الصحية المستعجلة ديال القرب.

يمكن كنعقول لكم كذلك بأنه في الأخير بأنه هناك واحد الاتفاقية بين قطاع الهجرة، قطاع الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، باش نعملو البطاقة ديال "الراميد" لهاذ المواطنين اللي عندهم أو هاذ الرعايا اللي عندهم الصفة القانونية، هاذ الاتفاقية بحكمها احنا طلبنا، (L'ANAM) طلبت واحد المجموعة ديال المعطيات للقطاع ديال الهجرة، معطيات شخصية كنعهم هاذ الأشخاص فور التوصل بها احنا ملتزمين باش نخرجو هاذ البطائق في أقرب وقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الوزير.

أتم كنعرفوا طبعا بأن هاذ الظاهرة ديال توافد آلاف من طالبي اللجوء والمهاجرين من الأجانب من منطقة الساحل جنوب الصحراء، من مرحلين

بأرفود.

نضيف إلى ذلك أنه فيما يخص المستعجلات ديال القرب، هناك 9 ديال المستعجلات متوفرة و8 المشاريع ديال مستعجلات القرب في أفق 2020، إن شاء الله، المؤسسات ديال العلاجات الصحية الأولية اللي غادي تنجز في إطار صندوق التنمية القروية 82 مؤسسة بين التهيئة، إعادة البناء، بنايات جديدة، فيها 17 ديال المستوصفات قروية، 48 مراكز صحية من المستوى 1، 17 مراكز صحية من المستوى 2، إضافة إلى ذلك يمكن نضيفو 6 ديال المراكز ديال العلاجات الصحية الأولية اللي غادي تنجزها الوزارة في إطار المخطط الجهوي لعرض العلاجات.

الخصاص اليوم مازال كايين في بعض المؤسسات الطبية الاجتماعية، فعلا بالمقارنة مع سمات أخرى، كل ما يتعلق بالفضاء الصحة والشباب، مراكز ديال تقويم العظام، مراكز الأطراف الصناعية، معالجة الإدمان، مركز طبي جامعي كذلك، هاذي حمة اللي يمكن خاصنا تفكرو كذلك فيها في ربما بكلية ومركز استشفائي جامعي في المستقبل.

فيما يخص التجهيزات البيو طبية، هناك كذلك مجهودات كبيرة لتوفير هاذ التجهيزات، كثيرة ما يمكنش نتكلم عليها، ولكن تقريبا الأغلبية ديال التجهيزات اللي كايينة في الأقاليم كايينة اليوم في هذا الإقليم، ولكن التفاوتات داخل الجهة اللي خاصنا نعالجوها. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب تفضلوا.

المستشار السيد مبارك جميل:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب ديالكم اللي تحمل مجموعة من الأرقام، وتنظن أن هاذ الأرقام عندما تقارنها بالواقع بعيدة كل البعد عن تقديم خدمات طبية لهذه الجهة الفتية.

السيد الوزير،

نتمنى أن نناقش هذا الموضوع في إطار لجنة نتمناو أنك تستجب لنا للدعوة في إطار اللجنة، لأن هاذ الموضوع ما يمكنش نناقشوه في 3 دقائق ديال سؤال شفوي، هذا خاصو وقت طويل نتمناو أنكم تستجيبوا باش نناقشوا معنا هاذ الموضوع بتفصيل وباستفاضة.

السيد الوزير،

نتكلمو على حمة اللي كتبلغ المساحة ديالها 88000 كيلومتر مربع، حمة مترامية الأطراف، فقيرة، مجال قروي حاد تقريبا، نقص حاد في الموارد البشرية، كتكلمو على الأطباء العامون والمرضون متعددو الاختصاصات الثلث ديال المؤسسات الصحية، السيد الوزير، ما فيهاش طبيب، تقريبا عندنا جل المراكز الصحية لا يتجاوز عدد المرضين فيها جوج، مجموعة

المغرب باش استضافوا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه الوضع الصحي بجهة درعة-تافيلالت، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يعرف الوضع الصحي بجهة درعة-تافيلالت مشاكل متعددة من حيث الموارد البشرية والتجهيزات.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات المستعجلة التي يمكنكم القيام بها بجهة درعة-تافيلالت للنهوض بهذا القطاع. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص هاذ الجهة اللي الحمد لله زرت كل الأقاليم ديالها في الأشهر الأخيرة، واللي الحكومة وقطاع الصحة تيوليوها واحد الأهمية بالغة هي والجهات اللي كتعرف خصاص اليوم، واللي تدارت فيها مجهودات كبيرة في السنوات الأخيرة، يمكن نتكلم عليها:

هناك افتتاح مستشفيات جديدة بإقليم قلعة مكونة، بميدلت، بالريش، هناك كذلك زيارة أخيرة التزمت باش يكون توسعة والتهيئة ديال المستشفى سيدي حسان بن ناصر يتم الإنهاء ديالها مع التجهيزات قبل نهاية السنة، هناك كذلك التزام باش نوقعو اتفاقية في شتنبر على مستوى المستشفى الإقليمي ديال زاكورة، مستشفى الدراق بزأكورة بشراكة مع المجالس المنتخبة ومع الوكالة ديال التنمية ديال الواحات، هناك كذلك التزمنا باش تنطلق الأشغال الكبرى بالمستشفى الإقليمي بتغير.

إضافة إلى ذلك، هناك اليوم مجموعة من المستشفيات اللي غادي يكون فيها 2 ديال المستشفيات ديال القرب كذلك اللي هي في طور الإنجاز بومان، دادس، وكذلك مستشفى القرب بالريصاني والثالث بجان بلعطي

لتدبير هذه النفايات السامة والخطيرة على الإنسان وعلى الحيوان وعلى البيئة، لما لها من أضرار على هاذ القطاعات التي قلت؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فالبداية خاصنا نعرفو بأن قطاع الصحة التطور الملموس اللي عرف في السنوات الأخيرة في الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية والتحسن ديال الطاقة الاستيعابية أدى إلى ارتفاع كمي ونوعي للنفايات الطبية، اليوم كتقدر ب 7000 طن موزعة كالتالي:

3500 بالمستشفيات العمومية، و 800 طن بمؤسسات العلاجات الأولية، و 2000 طن بالمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

مجموعة ديال التدابير اللي أخذتها الوزارة من أجل معالجة تلك النفايات، مذكورة منها لتدبير ومعالجة النفايات بالمؤسسات الاستشفائية على المستوى الداخلي بشكل ذاتي، عبر شراء أجهزة ديال التفتيت ومعالجة النفايات، جزء منها كان كيشغل، جزء آخر ولا كيشغل في إطار التدبير المفوض، وجزء ربما ثالث يجب تغييره.

ثم كذلك المستشفيات الجامعية قامت باقتناء أجهزة لمعالجة النفايات، بمراكش وفاس كذلك، وأنا وقتت على واحد المنظومة ديال علاج النفايات على مستوى فاس اللي يمكن تغطي الحاجيات ماشي غير ديال المركز الاستشفائي ديال فاس، بل للمستشفيات المجاورة كلها.

إصدار كذلك ونشر دوريات وزارية ودليلين علميين لتدبير ومعالجة النفايات، تكلمت عن التدبير المفوض، وميزانيات اللي ولينا كنعطيو اليوم على المستوى الجهوي والإقليمي باش يمكن وحتى للمستشفيات العمومية مباشرة باش يمكن يدبروا هاذ المرفق، واقترح دفتر التحملات الخاصة بهذه الخدمة، ربط حسن المعالجة وتدبير النفايات بمعايير الجودة والاعتماد الاستشفائي ديال المستشفيات، إعداد دليل مرجعي للتدقيق سنة 2013، تحضير مخطط وطني لمعالجة وتدبير النفايات وإنشاء سطر مالي لميزانيات الجهات والمندوبيات التابعة بالنسبة للتفويض، كذلك هناك مواكبة مؤسسات القطاع العام أثناء الزيارات التفقدية من أجل ضمان احترام تطبيق القوانين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ديال المستوصفات مغلقة والبعض ديالها كيقدم خدمات مرتين في الأسبوع. هاذ الخصاص المهول في الموارد البشرية عندو انعكاسات طبعاً على تعطيل العديد من الخدمات، طول لوائح الانتظار مع القوائم ديال تباعد المواعيد، إرسال المرضى من مؤسسة صحية إلى أخرى من المركز الصحي إلى مستشفى القرب إلى المستشفى الإقليمي إلى الجهوي إلى خارج الجهة، هاذ الحالات عندنا تنعاش معها بكثرة، نفاًم الحالة الصحية للمريض.

لذلك كنتقترح عليكم، السيد الوزير، حصر التعيينات الجديدة للأطباء والمرضين خاصهم يتحصروا في الجهات الأكثر خصاصة، يعني الجهة ديال درعة-تافيلالت، بني ملال-خنيفرة وهاذ الجهات اللي عندهم خصاص خاص تحصر التعيينات ديالهم ونلزم المعينون بهذه الجهات يبقاو على الأقل سنتين، احنا كيعتبرونا مناطق عبور، كيعتبرونا مناطق تأديب، اللي بغينا نأدبوه كصيفطوه لجهة درعة-تافيلالت، بمجرد أن الموظف كيوصل كيقلب ينسحب ولا يقبل ينتقل.

كنتقترحو عليكم أيضاً التسريع في توقيع اتفاقية الشراكة مع الجهات ومع الجماعات الترابية التي أبدت فعلاً المساعدة ودعم لهذا القطاع.

بالنسبة للتجهيزات، السيد الوزير، في رمشة عين كيتحولوا مؤسسات صحية من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى بدون المراعاة للإمكانيات، المركز الصحي تحول إلى مستشفى ديال القرب الريش، مستشفى ديال القرب أيضاً تحول لمستشفى إقليمي، ومستشفى إقليمي تحول إلى مستشفى جهوي ديال الراشيدية بدون الأخذ بعين الاعتبار هاذ التحول، إلى رقبناه راه خاصنا نرقبوه بكل الإمكانيات البشرية والتجهيزات وكله، وهاذ الشيء ما حصلش بالنسبة لدرعة-تافيلالت.

غياب الإنعاش، بالنسبة لمستشفى إقليمي ما فيش مصلحة الإنعاش أشنو كنعني؟ راه غياب أي عملية جراحية تقام في هذا المستشفى.

نتمناو السيد الوزير رجاء أننا ناقش هاذ الشيء باستفاضة في اللجنة.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل للسؤال الرابع، موضوعه تدبير النفايات الطبية، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السي أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فالمستشفيات العمومية، المصحات، العيادات الطبية، الصيدليات، صناعة الأدوية، المختبرات الطبية، كلها تنتج أطنان من النفايات اللي هي خطيرة على الإنسان وعلى البيئة.

فسؤالنا، السيد الوزير المحترم، هو عن الإجراءات التي تتخذونها

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

هناك قانون في الواقع، ما قلتشاي، قانون 28.00 اللي كيهتم بتدبير النفايات والتخلص منها، هذا قانون عام فيه النفايات الطبية وفيه النفايات الأخرى الخطيرة التي تنتجها المؤسسات، عدد كبير جدا من المؤسسات. كذلك عندنا واحد المرسوم 2.09.139 المتعلق بتدبير النفايات الطبية والصيدلية التي يتحدث هذا القانون بالضبط عن أنواع النفايات الطبية وضرورة معالجة كل نوع حسب المعايير الدولية.

أتم السيد الوزير المحترم، قلتوا على أن هناك مشاريع، مشاريع باش نديرو المخطط الوطني، اقتراح كناش التحملات، إلى آخره، ثم كذلك كايين أن هناك المستشفيات تتوفر على الآليات اللازمة والضرورية والعلمية تمكنها من التخلص من هاذ النفايات داخل المستشفيات.

أنا كيقول لك السيد الوزير، بكل صراحة 7 ألف ولا 8 طن من النفايات الخطيرة والخطيرة جدا، راه فيها من الشوكة ديال الإبرة، فيها من الأعضاء البشرية، فيها من المواد السائلة، فيها من النفايات الصيدلية، الأدوية الكثيرة جدا الغير المستعملة انتهت صلاحيتها والسامة، كلهم هاذوا راه مسائل خطيرة جدا، لا يمكن لنا كبلد يحترم البيئة وكبلد الذي استقبل "كوب 22" أن لا تكون عندو صورة، تكون عندو مخطط واقعي للتخلص من هذه النفايات.

في غالب الأحيان، الناس دروك كيقولوا لقاو البراوات ديال السيطار، كئلقوا الفاصمة، كئلقوا واحد العدد ديال المسائل في الخلا طايحة في المطارح العادية، هناك شركات اللي عندها التفويض الخاص اللي قلت، ولكن هاذ الشركات واش عندنا القدرة ولا عندكم أتم القدرة باش تعرفوا واش إمكانيات التتبع واش هاذوك النفايات تخلص منهم بالطرق التقنية، لأن الحرق دياهم، هاذ الحرق دياهم كيخرج واحد العدد ديال الغازات كايين (furane) كايين واحد العدد اللي هي سامة، إذا حرقها بطرق اللي هي غير علمية، فهذيك الغازات السامة التي تنبعث عند الحرق تؤثر على صحة المواطن، على صحة الطبيب، على صحة الفرمللي، على صحة واحد.

إذن هناك إشكالية كبيرة جدا، السيد الوزير، فيما يخص هاذ التخلص، خاصكم في الواقع تردوا البال، ماشي تقولوكم من حاجة قضيناها بتركها، نخليوها تما مجموعة إمتي كيجي هذاك اللي غادي يجمعها، فين كيحطها؟ إذن القانون اللي عندنا، عندنا قوانين يجب تطبيق هاذ القوانين، إذن هاذ القوانين واضحة فيما يخص العمليات والتقنيات والمراحل التي لا بد من أن تقوم بها لكي تتخلص من هذه النفايات.

إذن المطلوب منكم تفعيل هذه القوانين واحترام هاذ القانون وجعل الشركات المفوض لها.. هاذ القانون اللي هو صوتنا عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا، فعلا احنا يعني مصممون على تطبيق القانون 28.00 والمرسوم اللي تكلمتوا عليه، اليوم كايين قرار مشترك مع قطاع البيئة، غيتم يعني التنزيل ديالو ويهدف إلى تنظيم وتسيير التدبير الداخلي للنفايات، كذلك كيشير إلى قواعد تخزين النفايات الطبية والصيدلية، وتأهيل الأماكن ديال التخزين، التقنيات الملائمة لختلف طرق معالجة النفايات، وكيفية اعتماد وتشغيل ومراقبة الأجهزة معالجة النفايات.

وهاذ الشي كيسري عليه لما كندبروه بشكل ذاتي، كيسري على هاذ المقاولات اللي ككشغل في هاذ المجال إضافة إلى المراقبة اللي غادي يتم التكثيف ديالها على هذه الشركات باش يمكن يعني تشتغل يعني في احترام القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعة حماية الأطر الطبية وشبه الطبية من الاعتداءات التي يتعرضون لها خلال مزاولتهم للعمل، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السي حسن لوضع السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

كما تعلمون، يتعرض العديد من الأطباء والأطر الطبية وشبه الطبية في المستشفيات العمومية، وكذلك المراكز الاستشفائية لعدد من الاعتداءات، سواء اللفظية منها أو الجسدية أثناء مزاولتهم لعملهم.

لذا نسئلكم السيد الوزير، ما هي إستراتيجية الوزارة للحد من هذه الظاهرة المشينة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير.

بصراحة حاولت زعما ناخذ من الجواب دياكم شي حاجة اللي هي فعليا اللي غادي يمكن لها تحد من هاذ الظاهرة، ولكن مع الأسف ما عدا التعبير على الأسف اللي قلتوه، وتشتغل عن حماية هاذ الأطر والميثاق ديال المستشفى والمرافقة الاجتماعية بالنسبة للأطباء والترخيص لهم بمتابعة الآخرين، أظن بأن هذا حق دياهم.

أنا نتظن السيد الوزير وبكل صراحة، أقسم بالله إني أتكلم معك بكل منطق، لأن كل تدخل لا من الأغلبية ولا من المعارضة نسمعوا نفس السياق في نفس التوجه، الخصاص في الموارد البشرية، الخصاص في الأسرة وفي جميع المعدات الطبية، هاذ الشي نسمعوه ماشي غير من اتجاه، في جميع الاتجاهات، يحسن عوانكم ما غنقلوشاي، ولكن كاي شي مسائل تنغيو غير نعبرو عليها لأنها كايبة في المقدر دياكم، إلى ما استطعتوش تحميو الأطباء أتما السيد الوزير، شكون اللي غادي يحميمهم؟ واش الأسف هو اللي غادي يحميمهم؟ واش المؤازرة دياكم معهم هو اللي غيحمهم؟ من المسؤول اللي تتعاقد مع ذاك الشركات ديال الأمن ديال الحراسة؟ شكون اللي تتعاقد معهم؟ أتما اللي تتعاقدوا معهم، كيفاش يمكن هاذو المعتدين اللي تيعتادوا راه ما شي مرضى، راه الطبيب تيعمل وتيجيه واحد، والله العظيم إلى زعما ما بغيتش نقول بعض الحالات، احتراما لبعض الأطباء، شكون اللي تيسمح لهم باش يدخلوا للبلاصة ديال العمل ديال الأطباء من غير ذيك الشركات ديال الحراسة؟

إلى ما استطعتوش، السيد الوزير، باش.. كن على يقين راكم، اقسم بالله، ما يمكن لكم تقدموا شي حاجة في هاذ الشي، راه غير أمنيات.

الأسبوع الماضي، وهادي 2 أسابيع سمعتوا أشنو وقع في أولاد تايمة في المستشفى لذاك المرض، أشنو وقع في (CHU) ديال فاس، أشنو وقع في الرباط، أشنو وقع في المغرب كامل.

فإذن على الأقل كاي بعض المسائل اللي هي في أيديكم، كما نقول لكم، كاي بعض المراسم التطبيقية اللي يمكن لكم تخرجوها للتطبيق بمراسلات، وكاي بعض المسائل اللي يمكن لكم دروها، نخلو المسائل المادية، نخلو الآليات.

فالسيد الوزير، أنا نتغنى باش يمكن لكم توصلوا لحل ديال هاذ المشكل لأنه راه ما يمكنش لهم يخدموا الأطباء في هاذ الوضعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لابد في البداية أن اعبر عن أسفنا وشجبنا لهذه الممارسات والاعتداءات، للأسف، اللي يمكن تمس بالأطر الطبية والشبه الطبية وأطر القطاع بشكل عام.

احنا أولا نعي بمدى أهمية الموضوع والدور الفعال والحيوي اللي تقوم به الأطر، ونشتغل على توفير ظروف العمل المريحة لهم والعمل على حمايتهم من الاعتداءات والتجاوزات.

لذلك اليوم هناك مجموعة من الإجراءات، يمكن نتكلم عليها، كاي هناك: - بلورة وعرض ميثاق المستشفى، الذي ينص على وجوب احترام المؤسسة المتواجدة فيها وكذا الطاقم الذي يعمل بها؛

- بلورة وعرض ميثاق المريض، الذي ينص على حقه في العلاج؛ - تحسين ظروف الشغل بالنسبة للعاملين خاصة في مصالح الاستقبال والمستعجلات؛

- تخصيص مضيعة مكلفة بالاستقبال، قدر الإمكان، لما يمكن ذلك، لأن تتساعد على تقديم الخدمات ديال التوجيه والإرشاد؛

- تعزيز عدد الحراس الخاصين، واحنا بعثنا دورية باش نتطلبو تأهيل هذه الخدمة وغنصرو واحد دفتر التحملات جديد، اللي يمكن بحكمه يتم الاشتغال مع الشركات ديال الحراسة، بمواصفات أرفع على مستوى العلاقة مع الزبناء اللي هم المرتفقين؛

- وضع رهن إشارة المرضى مساعدة اجتماعية لتسهيل المساطر ومرافقتهم، المسألة ديال مرافقة المرضى أساسية، أنا شفت هاذ التجارب في المستشفيات الجامعية، هناك جمعيات اللي تشتغل في توفير موارد بشرية تتكلف بربط العلاقة بين المصاحبين للمريض والمستشفى والأطر الاستشفائية؛

- تفعيل التدابير القانونية ومتابعة مرتكبي الأفعال المسيئة للمؤسسة العاملين فيها؛

- التنسيق مع السلطات المحلية بالتدخل عند وقوع الاعتداء، احنا نتطلبو بعض المرات أنه يكون هناك مراكز ثابتة للشرطة قرب المستشفى أو حتى داخل المستشفى، هناك بعض المستشفيات اللي تتكون الأمن متواجد في الداخل، للأسف نتأسف لذلك؛

- مواكبة الموظفين ضحايا الاعتداء على مستوى تطبيق المسطرة القانونية والمؤازرة دياهم خلال فترة العلاج؛

- وضع مرافق في المستشفيات رهن رجال الشرطة، هادي قلتها؛ - كذلك كاميرات المراقبة، نحاولو نعممو المسألة الكاميرات لأن نتجنبنا

واحد العداد ديال المشاكل وتتساعد في التحقيقات اللي تتجرى فيما بعد؛

- ثم تتقومو بتكثيف الزيارات والمراقبة لاستباق في حالة الاعتداء، نشوفوا علاش الأسباب ديال الاعتداء؟ هادي أساسية ونشتغلو على نحو تلك العوامل.

الطبية بتشغيلها قننا به، وتحمل مصاريف الماء والكهرباء والهاتف، وتوفير مولد كهربائي، هاذ الشيء قامت به الوزارة.

التزام الجمعية هو تزويد المركز بالمواد المستهلكة (Les consommables) يعني (les kits et les solutés).

هاذ المسألة ديال الداخلة كنعيشها فواحد المجموعة ديال المراكز اللي تكون فيها التزام وتيجيو وتطلبوا إمكانيات للوزارة، احنا الالتزام ديال الوزير السابق احنا محترمينو وترصدت ميزانية ديال 1.5 مليون ديال الدرهم سنة 2017، ويمكن نواعدمك بأنه في الأيام المقبلة غيتم إرسال هاذ المواد، ولكن هاذ المسألة هاذي راه ما يمكنش تكون مستدامة، لأنه اليوم 500 مليون ديال الدرهم اللي تتصرف الوزارة على هاذ المرض ديال العجز الكلوي المزمّن النهائي فيها 250 مليون ديال شراء الخدمات.

احنا التصور ديالنا هو يكون واحد التعاقد جديد مع هاذ الجمعيات اللي كندشغل اللي أغلبيتها محسنون وهاذ المراكز كيخلقوها باش نشغلو كذلك على التسيير ديال هاذ المراكز، المساهمة في التسيير، احنا كنعطيو الموارد، ولكن ما يتعلق بالأدوية والمستلزمات بيتي هاذ الالتزام في إطار أنه يمكن يكون شراء كذلك خدمة من تلك المراكز عوض أن يكون هناك دعم، الدعم خاصو يكون مرتبط بخدمة وهذا اللي تنفكرو فيه باش يمكن كلنا تغلبو على اللوائح ديال الانتظار اللي للأسف اللي تتهم هاذ المرض على المستوى الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

السيد الوزير المحترم،

كنشكروك على هاذ الالتزام، ولكن بغيناكم تفاعلا السيد الوزير المحترم مع توضيحاتكم أود أنه أؤكد أنه للمرة الثالثة نعود لطرح نفس السؤال حول أسباب استثناء مركز تصفية الدم بالداخلة من الدعم، علما بأنه سبق أن وجهنا سؤالا في الموضوع إلى الوزير السابق للصحة في جلسة 11 يوليوز 2017، أي منذ سنة خلت، وخلال جوابه أكد مشروعية طلب الدعم والتمم أن المركز سيتوصل بحوالي مليون ونصف مليون درهم مخصصة (les kits) سترصد للجمعية سنويا، غير أنه بعد سنة لم تتوصل الجمعية بأي دعم يذكر، وهو ما دفعنا إلى إعادة مسألة سيادتكم المحترمة عن مصير هاذ الالتزام في جلسة مجلسنا الموقر يوم الثلاثاء 24 أبريل 2018 لكم أتم السيد الوزير المحترم، وجاء جوابكم السيد الوزير المحترم إيجابيا، حيث التزمتم بدراسة الموضوع والبحث في أسباب عدم وفاء الوزارة بالالتزام، وأكدتم أن مراكز التصفية تتوصل فعلا بالدعم المشار إليه لحدود اليوم، وبعد

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير بقيت لكم 9 ثواني.

السيد وزير الصحة:

أنا متفق معكم، السيد المستشار، وأنا بنفسني لما تنزور المستشفى تنتعجب للعدد ديال الأفراد اللي حاضرين، ما كنعرف كاع الصفة دياهم، فخرفة المستشفى احنا غادي نشغلو على أنها ترجع، المستشفى هو للأطباء وللمرضى وللأطمر، هو للمرضى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس، وموضوعه مدى التزام الحكومة بدعم مركز تصفية الدم بمدينة الداخلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السي يحفظه.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

خلال إحدى جلسات الأسئلة الشفهية التزم السيد وزير الصحة السابق بدعم مركز تصفية الدم بالداخلة، إلا أننا للأسف نسجل عدم الوفاء بهذا الالتزام إلى حد الآن، علما السيد الوزير المحترم، أن هذا المركز من إنجاز المحسنين، ويحتاج إلى إمكانيات بشرية ولوجيستكية هامة ليحافظ على ديمومته.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم، ما هي الأسباب الكامنة وراء عدم التزام الحكومة بدعم مركز تصفية الدم بالداخلة؟ وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

مركز تصفية الدم التابع للمركز الاستشفائي الجهوي لواد الذهب، افتتح سنة 2006 فيه 13 آلة تصفية الدم، اليوم تخفض للعلاج حوالي 47 ديال المرضى، طاقم طبي فيه طبيبتين أخصائيتين، طبيب عام و7 ديال المرضى، هذا فيه اتفاقية، والالتزام ديال الوزارة كان بتوفير الأطر الطبية وشبه الطبية، وهذا ما قننا به، بتوفير المعدات الطبية اللازمة والمستلزمات

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني ساكنة جهة كلميم-واد نون بالرغم من المجهودات الجبارة التي تقوم بها عدة مشاكل جراء الوضعية المزرية التي تعيشها مستشفيات الجهة بصفة عامة، وخاصة المستشفى الإقليمي بإقليم طانطان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

بطبيعة الحال هذه الجهة ..

السيد رئيس الجلسة:

أرجو إعادة التوقيت، التوقيت ديال السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

هذه الجهة حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام خاص، ومعروف أنه كذلك تعاني من خصائص كبيرة على مستوى التجهيزات والموارد البشرية، عملنا مجهود في السنوات الأخيرة تقريبا 5 سنوات، تزداد العدد ديال مؤسسات الرعاية الصحية باش يوصل تقريبا 93 مؤسسة صحية ديال الرعاية الصحية الأولية، فيها 10 ديال المراكز على المستوى القروي والمستوى الأول، و40 من المستوى الثاني هي مراكز قروية، 33 مركز حضري من المستوى الأول، و10 ديال المراكز من المستوى الثاني.

فيما يخص البنيات المتخصصة لدعم مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، هناك كذلك اليوم توفر الجهة على مركز للتشخيص وعلاج الأمراض التنفسية التي كين في مدينة كلميم، الشبكة الاستشفائية 5 ديال المستشفيات إقليمية فعلا زائد مستشفى بوزكارن، ولكن كين هناك اليوم المجهود تدار على مستوى مجموعة من المستشفيات، تزويد مجموعة من المستشفيات بتجهيزات الفحص بالأشعة والمختبرات الطبية، بين 2016-2018، 25 مليون ديال الدرهم، تحويل بنك الدم بكلميم إلى مركز جموي لتحاقن الدم وتجهيزه بقيمة 2.6 مليون ديال الدرهم، إضافة إلى 3 وحدات ديال المستعجلات الطبية للقرب، 5 وحدات للمستعجلات الطبية الاستشفائية الأساسية ووحدتين للمصالح المتنقلة للمستعجلات والإنعاش.

هناك كذلك فيما يخص سيدي إفني على سبيل المثال، تم مؤخرا اقتناء جهاز السكانير وفتح وتجهيز مصلحة ديال الترويض الطبي على مستوى أسا الزاك تم بناء مصلحة طب الأطفال ومركز للدليليز.

الموارد البشرية هناك إجماليا 896 ديال الموارد البشرية فيها 68 أطباء

مرور 3 أشهر على هذا الالتزام - واليوم نشكروكم السيد الوزير على هاذ الالتزام - لم نتوصل بالجديد في الموضوع، لتظل الجمعية التي أسست المركز وقامت بتجهيزه وتتولى تمويله دون أدنى دعم من وزارتك الموقرة.

بناء عليه السيد الوزير يؤسفنا كممثلين لسكانة جهة الداخلة - وادي الذهب أن نسجل عدم الوفاء، واليوم نتمناو أنكم توفوا بالالتزام المعلن أمام الرأي العام الوطني، بل أبعد من ذلك فمثل هذا الموقف يجعلنا نساءل عن جدوى هذه الجلسات الرقابية وعن دورنا كمستشارين نتكبد التنقل من أقصى المملكة لنسمع صوت الساكنة، خاصة أن مثل هذا الدعم هو حق مشروع وجا فالدستور، ما دامت باقي المراكز على الصعيد الوطني تستفيد منه باستثناء هذا المركز السيد الوزير المحترم الذي لولا تضحيات رجال وطنيين، وأسطر تحت رجال وطنيين هما اللي داروا هاذ الشيء، لما أحدث أصلا ولما استمر في تقديم خدماته.

تقول للسيد الوزير المحترم ننتظر منكم اليوم وأمام الرأي العام ربط القول بالفعل وتحديد أجل محدد لتنفيذ هذا الالتزام. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي يحفظه، وأنا معكم في التدخل ديالكم. تفضلوا السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة:

أنا تتأكد السيد المستشار بأنه الوزارة التزمت بما أتى في الاتفاق ديال 2006 وهذا الطلب كيجي من مجموعة ديال المراكز.

اليوم التزمت معك لأنه كين هذا الالتزام ديال 1.5 مليون، التزمت معك باش الأيام المقبلة يتم المد ديال المركز بهذا التمويل (les kits et les solutés)، ولكن كناكد بأنه ماشي حل مستدام، خاصنا تفكرو جميع في حلول مستدامة، ما فيهاش غير الدليليز، فيها كذلك ما يتعلق (dialyse péritonéale) اللي كيعلوه في البيت دياهم، كين هناك الآن إمكانية أنه الإنسان يعملو في البيت ديالو عبر تقنية صحية معينة، كذلك التشجيع ديال زرع الكلي، والتبرع بالأعضاء، هذه كلها عمل اللي خاصنا نشغل عليه هاذ الناس اللي كيشغلوا في المراكز اللي كذلك يمكن يساعدونا في إطار واحد البرنامج وطني إن شاء الله، ويمكن لي نقول لكم بأنه قبل نهاية السنة غادي يكون عندنا المحاور الأساسية لهذا المخطط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تعهدكم.

وننتقل إلى السؤال السابع وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه تدهور قطاع الصحة بجهة كلميم-واد نون، تفضل السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لإقليم طانطان.

كانت إشكاليات مطروحة، السيد العامل مشكور تدخل فك كثير من الإشكاليات، ولكن راه غادي تكون إشكالية مطروحة في الإقليم، وكنقولها لك من هاذ المنبر، لأن عندنا إشكالية ما يمكنش واحد يجي ويدي امرأة دبالو للسيطار وهزوها ويدوها لسيطار آخر، إذن هاذ السيطار إلى ما كان خدام سدوه، باش يكون مستشفى إقليمي.. إذن هذه إشكالية.

الإشكالية الثانية دبال الطبيب دبال القلب، عطاوه رخصة باش يمشي يكمل دراستو، علاش يتعين عندنا إلى بغا مازال يقرأ؟

الإشكالية الثالثة دبال السموم، دبال الأفاعي، 6 ولا 7 اللي ماتوا غير في هاذ السنة هاذ، دبال سموم الأفاعي، ولو ما عندناش حتى .. غير تنقد واحد بعدا على الأقل تكلمي ذاك الحر دبال اللفعة حتى يوصل السيد لأكادير، من بيننا مع أكادير 300، وبيننا مع الحمادة 400 كلم و (la piste) وما كاينش سيارة الإسعاف تجيبوا غير (land rover) بجالاش بالضبط هاد السيد بغت أنت تنقدوا باش يجي من الحمادة حتى لطانطان تهزو حتى لأكادير، وما عندهومش حتى شي (vaccin) باش غير يفكوا بعدا الإشكال شوية على الحر حتى يوصل لكلميم.

السيد الوزير، هذا راه خطير الوضع وبغيناك تصيفظ لنا لجنة دبال تقصي الحقائق، دبال التفتيش تعود مركزية، باش تمشي تعرف آش واقع في طانطان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بسرعة غنلترم معك بإيفاد اللجنة إلى إقليم طانطان والوقوف على الوضع الصحي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على التزامكم.

وننتقل إلى السؤال الثامن، وموضوعه إستراتيجية الحكومة حول القطاع الصحي، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي موجه إلى السيد وزير الصحة بعدما سبق

عامون، 118 أطباء أخصائيون، يمكن نقول بأنه في سنة بين 2017 و2018 تقريبا زدنا عدد دبال الأطباء 14 طبيب أكيد ما كفايش، ولكن يمكن لي نقول لكم أنه على مستوى المعدلات اليوم إذا خدينا مرضين عندنا ممرض لكل 661 مواطن مقابل 1091 على المستوى الوطني، إذن هو معدل أعلى من المعدل الوطني بالنسبة للأطباء 2425 في الوقت اللي وطنيا 1300، وبالتالي تقريبا خاصنا نضاعفو العدد دبال الأطباء باش يمكن نوصولو لهذا المعدل.

هناك مشاريع مقترحة أو في طور الإنجاز منها المستشفى الجهوي، المسألة دبال الأرض الآن الحمد لله راه اتصفت، واحنا في طور الاقتناء، برجة بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الإقليمي دبال سيدي إيفي، كذلك 120 سرير، إصلاح وتوسيع مستشفى طانطان، تكلمت على طانطان، وأسا، وهنا احنا كنشوفو باش 2019 يكون اعتمادات إضافية، استمرار تأهيل المستشفيات والمصالح الطبية والجراحية والمستعجلات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

من فضلك، كنطلبو من السادة الزوار الاحترام دبال الجلسة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة تكلمنا على الإحصائيات دبال الجهة ككل، ولكن نقطة الموضوع بالضبط الأهمية ما اعطينا عليها حتى شي جواب مقنع، لأن أنا كنتكلم لك بصفة عامة على الجهة، ولكن الوضع المزري هو في طانطان، وما تكلمتش على الأطر كما كيطلبوا بعض الإخوان، احنا عندنا إشكاليات في التسيير والتدبير، عندنا 44 طبيب في طانطان، فيهم 29 اختصاصي، و14 عامين، ولكن للأسف حتى واحد ما كاين، وبطبيعة الحال ما غاديش نقول حتى واحد ما كاين باش نعود نعرف أش كقول، ولكن السيطار ولى محطة دبال الكورتية، وكنتحمل مسؤوليتي في كلامي، لأن أنا رئيس جماعة وعندنا سيارة الإسعاف يوميا كمشي لكلميم، تدي امرأة بغات تولد، هذا عار على أن يكون مستشفى إقليمي ينقل لمستشفى إقليمي ثاني، ما هو دور المستشفى الإقليمي إلى كنا غنقلو لمستشفى ثاني إقليمي؟

الأطباء عندنا جوج دبال الولادة، وحدة بطبيعة الحال مشت تولد عندها رخصة، ولكن علاش بالضبط تمشي ما تبدلت، هاذك الطبيب اللي دبال الولادة كذلك بجالاش غادي يدير التدخل؟ عندو 20 تدخل في الشهر، وعندو الديمومة دبالو، بمعنى أنه ما يقدرش يواكب هاذوك النساء.

إذن السيد الوزير، الله يخلف عليك هذا راه إشكالية مطروحة

كنخلي المؤسسات لما غادي نجيو للمخطط ديال 2025 هذه فلسفة أخرى إستراتيجية الحكومة كايته، وضعنا مخطط من أجل خلق تعبئة جديدة اليوم والوصول إلى ميثاق وطني يعني حول المسألة ديال الصحة، لتجاوز الإكراه الزمني للولاية الحكومية ويذهب إلى أفق وضع واحد المشروع مجتمعي في مجال الصحة.

هنا هذا المخطط ديال 2025 عرضته أمامكم في إطار لجنة وظيفية اللي وكان غادي يكون إن شاء الله محط تقرير، وغادي يكون كذلك موجود في شهر شتنبر وغادي يتم العرض ديالو على الرأي العام، وغادي نمشيو إلى الجهات للمناقشة ديالو، التعبئة حوله والقيام باتفاقيات مع الفاعلين على المستوى الجهوي لأن كايته إمكانيات كثيرة، لا عند المجالس ولا عند أشخاص. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة لا يسع المواطن المغربي خاصة منه الذي يتحمل المسؤولية إلا أن يبارك الخطوات التي تبذلها الوزارة لتجويد وتحسين الخدمات الصحية، فأتمنى صادقا وأدعو لكم بالتوفيق، غير أنني لازلت أتمنى أن أجد مستشفى مغربي ويكون بالمواصفات التي عندما نتجول في الدول المتقدمة نلاحظ أنه يشبه مستشفياتنا، ماذا ينقص المغرب؟ عندنا كفاءات عالية في مجال التطبيب، لكن الإرادة، الإرادة الحكومية مازال ناقصة، مازال ما عندناش واحد العناية بالمستشفيات النائية والبعيدة، مازال عندنا مواطنين ما تيلقاوشي فين يمشيوا، مثلا في ذيك العطلة الأسبوعية السبت والأحد.

راه السيد الوزير راه هاذوك الناس الأطباء مشكورين اللي عندهم هاذيك المداومة راه تيعياوا، لأن الاكتظاظ والطلب إلى العلاج كيكون كبير، صحيح راه عندنا بعض النقط احنا ما جيناش نصبغو كلشي بالكحل، عندنا بعض النقط إيجابية، ولكن راه يحز في النفس أن نلقى مستشفيات ومستوصفات في الهوامش غير في المدن في الهوامش ومسودين، فما بالك في المناطق النائية، وما غنداش نهضر باش ما نغفلش شي منطقة وما كايينش شي منطقة أكثر من أخرى، بدينا غير من وزان ومشيينا للحسبية، تregist وهبطنا حتى لفكيك، راه كل ما بعدنا على الحضارة أو العاصمة كلما يقل الاهتمام وكاين عدم العناية، وهاذوك المواطنين تيبقاوا في رحمة الله دائما سواء كانوا في المستشفى أو لا، ولكن راه ما كايينش واحد العناية، فكتمنى هاذ الإستراتيجية تتطور لشيء ملموس، علاش كنتغيبو؟ علاش

للحكومة أن التزمت بوضع إستراتيجية إعادة الثقة للمواطنين وتجويد الخدمات الصحية.

فما هي هذه الإجراءات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، في إطار سعي الحكومة لتعزيز التنمية البشرية والتماكك الاجتماعي والمجالي، تأتي إستراتيجية الحكومة فيما يخص تحسين وتعميم الخدمات الصحية، هناك 4 محاور أساسية:

- التغطية الصحية الشاملة عبر المرور بالتغطية الإجبارية الأساسية؛

- ثانيا، تعزيز ولوج الخدمات الصحية وتقوية العرض العلاجي، وهذا اللي تيدار في السنوات الأخيرة وتبان على مستوى الميزانيات وعلى مستوى العدد ديال التجهيزات وعلى المستوى ديال الأوراش اللي هي مفتوحة اليوم؛

- تعزيز الموارد البشرية، وهذا تبيان كذلك في العدد ديال المناصب المالية اللي تيحصل عليها القطاع في السنوات الأخيرة، وخاصة سنة 2018 واحنا غادي نشغلو باش تبقى هذا الوثيرة مرتفعة؛

- ثم التكريس ديال البرامج الوطنية للصحة بما فيها بالأساس، كاين واحد البرنامج استراتيجي اللي هو الصحة ديال الأم والطفل كأولوية إستراتيجية.

وهاد الشيء أعطى الأكل ديالو، بحيث يمكن نتكلم معك على هذا البرنامج الأخير فالمسح الوطني السادس حول السكان وصحة الأسرة ديال 2017 بين بأنه انخفاض كبير في وفيات الأمهات اللي وصل ل 72 حالة وفاة بالنسبة لكل 100 ألف ولادة، في الوقت اللي كانت 2010، 112، يعني انخفاض ديال 35%، هاد الشيء ما كايينش من لا شيء، كيحي من العمل، ثم انخفاض في الوفيات ديال المواليد، اللي ولت 13.6 حالة وفاة ل 1000 ولادة كانت شمال هادي في 2011، 21، يعني انخفاض 75%، بالتالي احنا بغينا نستمر في هذه الاستراتيجيات.

بطبيعة الحال ما كايينش غير الأم والطفل، استراتيجيات أخرى ديال أمراض مزمنة أمراض الغير السارية، الأمراض السارية، وهاد النجاح ديال هذا البرامج رهين بالمقاربة المعتمدة، المشاركة التعبئة اللي يمكن تخلق، المسألة ديال التقييم والتتبع، لأنه البرامج بالنسبة لنا أساسية هي اللي

- التكفل بالأشخاص المسنين في مرافق الرعاية الصحية الأساسية؛

- وضع قواعد ومعايير إحداث وحدات خاصة بطب الشيخوخة (الإقامة القصيرة الأمد)؛

- إنشاء وحدات طب الشيخوخة بالمستشفيات الإقليمية، (مستشفى الإدريسي على سبيل المثال ومستشفى ابن البيطار بفاس، وهما في طور الإنجاز)؛

- إحداث وحدات الطب النفسي والعقلي لفائدة الأشخاص المسنين على مستوى المستشفى الجامعي للأمراض العقلية بمدينة سلا؛

- استفادة هاذ الأشخاص من نظام المساعدة الطبية "راميد"؛

- كذلك هناك عملية ديال اقتناء نظارات وآليات السمع اللي كيستافدوا منها هاذ الفئة؛

- اقتناء أدوية لعلاج الأمراض النفسية والعقلية؛

- ثم كذلك الاعتراف بطب الشيخوخة ك تخصص قائم بذاته منذ 2005؛

- إدماج وحدة للتكوين الأساسي ديال طب الشيخوخة في التكوين ديال المرضين وتعديل التخصصات وتكوين أطباء وطبيبات أخصائيين في الطب الداخلي في مجال الطب الشيخوخة.

اليوم هناك مخطط عمل وطني 2018-2030 كينبني على مقارنة الحق في الصحة وكيرتكز على الحاجيات ديال الأشخاص المسنين، وهذا كينسجم مع الأهداف ديال المخطط العالمي من أجل تشيخ سليم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة السيد الوزير هاد الرد اللي رديتوا علينا ماشي هو البرنامج ديال الحكومة اللي جات به، البرنامج ديال الحكومة اللي جات به ما عدوش شي وقع على هذه الفئة ديال المسنين، ما كينش شي مساعدة، ما كينش شي امتيازات، ما كينش شي تكفل، كين تهميش وكين إقصاء لهذه الفئة الاجتماعية اللي هي تكرفصات وتعذبات وعانت الأمرين خلال 40 سنة ديال العمل ديالها، والآن اللي أصبحت في واحد العجز مادي وجسماني، وباش تقوموا بالرعاية ديالهم لا في المجال القروي ولا في المجال الريفي هذا ما كينش شي حاجة.

ما كينش الآليات؟ علاش ما كينش المعدات للعناية بالمواطن المغربي وهو كيدفع الضرائب وهو مخلص للوطن؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

وننتقل للسؤال التاسع، موضوعه مآل التزام الحكومة بإحداث برنامج خاص بصحة الأشخاص المسنين، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار السي الكامل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

من بين الالتزامات التي جاء بها البرنامج الحكومي إحداث برنامج خاص بصحة الأشخاص المسنين، في هذا الإطار نساألكم حول مآل هذا الالتزام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا، كما ذكرتم هناك التزام الحكومة والتزام القطاع بوضع إستراتيجية اللي يتعزز بها ما يقام به لحد الآن في اتجاه الأشخاص المسنين.

الدراسة الأخيرة اللي تكلمت عليها سابقا تتبين بأنه اليوم عندنا أكثر من 11% ديال الأشخاص اللي فوق 60 عام، هاذ الأشخاص اللي فوق 60 سنة 64.4% هم مصابون بمرض مزمن على الأقل واحد.

بطبيعة الحال هاذ الظاهرة اللي كنعرف عالميا بظاهرة تشيخ المجتمع مترجع لمجموعة من العوامل، واللي عاشتها بلادنا، انخفاض معدلات الخصوبة، انخفاض معدلات الوفيات، إطالة متوسط العمر المأمول، اليوم تترو تقريبا 75 سنة في الوقت اللي كنا في 59 سنة 1980.

انتشار وتطور خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية هذا كيساعد على هاذ المسألة هاذي، نقول ليكم بأن في 1994 الوزارة عملت لأول مرة مصلحة ديال التأهيل وطب الشيخوخة بمديرية السكان، ووضعت البرنامج الوطني للتأهيل وبرنامج وطني للشيخوخة، كان فيه مجموعة ديال الإنجازات.

اليوم يمكن لي نتكلم على هاذ المجموعة ديال الإنجازات:

شكرا السيدة المستشارة.

تفعيل المخطط الوطني لتنمية الصحة بالوسط القروي استلزم منا أنه نقومو بتعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الي العدد ديالها الحمد لله كي يعرف تحسن مستمر، مع دعمها بالأطر الصحية والتجهيزات الضرورية لعملها وتفعيل البرامج الوطني اللي كتنقام على المستوى ديال هذه المراكز وكذلك التكفل بالحالات المستعجلة من خلال مستعجلات القرب ومن خلال كذلك سيارات الإسعاف بالوسط القروي.

الأغلبية ديال السيارات اليوم تتوجه لهذا العالم، المستوصفات القروية المغلقة هذه ظاهرة اللي تعيشوها واحنا تنشتغلو في إطار الشراكة مع الجماعات الترابية باش يمكن نغرزو هذه الموارد البشرية ويتم الافتتاح ديالها. فيما يخص الموارد البشرية أنا كتنقولها دائما جوابا على الأسئلة ديالكم، راه حوالي 85% من المناصب اللي تمشي لهذه المناطق ديال العالم القروي والعالم الجبلي. في السنة الماضية راه 100 منصب من أصل 118 الأطباء العامون مشاوا لهذه المناطق، 67% ديال المرضين اللي تم إدماجهم مشاوا إلى تلك المناطق.

بطبيعة الحال احنا الهدف ديال السياسة ديالنا هو نسعاو إلى دعم الاستقرار بالعالم القروي، وذلك هاذ المسألة مرتبطة بتوفر ديال ظروف الحياة وديال السكن الوظيفي بالنسبة للمهنيين، تعزيز التغطية الصحية عبر نمط المتنقل، العالم القروي عندو الشساعة ديالو، وبالتالي ما يمكنش نغفلو النمط المتنقل للوحدة الطبية المتنقلة للقوافل الطبية المتخصصة اللي خصنا نكثر منها ونضموها أكثر.

ثم يمكن نقول لكم أنه فيما يخص ما سيأتي الفترة القادمة وزارة الصحة كتبذل جهود مجموعة من الإجراءات، غيتم الاستمرار في الرفع من المناصب المالية المخصصة للقطاع مع إعطاء الأولوية للعالم القروي، التعاقد مع مهنيي الصحة لفتح المراكز الصحية المغلقة بالعالم القروي، تشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص، عندنا مرسوم ما عندوش الجاذبية الكافية احنا كتنشتغلو عليه باش نزيدو في هاذ الجاذبية، انتداب أطر طبية من القطاع العام والخاص بالاشتغال على الأقل مرة في الأسبوع بالمراكز الصحية القروية، وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية - أنا قلتها وكنعاد نؤكد عليها - مواصلة ديال تعزيز الأنشطة الصحية المتنقلة في أفق بلوغ غيغنا نوصولو في أفق 2021 إلى وحدة متنقلة بكل قيادة، غيغنا كذلك نوصولو إلى الرفع من عدد الوثيرة ديال الزيارات الميدانية باش نوصولو ل14 ألف زيارة ميدانية سنويا في أفق 2021، وهاذ الشي غيتأتى كذلك في إطار الشراكة مع الجماعات الترابية وفي إطار كذلك برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية اللي غيمشي حتى لسنة 2021.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الصحة كتعاني عموما، فكيفاش غادي تعطيوا لهادوك الناس الخاص تعطيوهم شي امتيازات، هاد الشي اللي ذكرتي السيد الوزير ما عندوش ما باينش ما كاينش. الآن الناس المسنين عايشين في أمراض مزمنة وعايشين أمراض ديال القلب، أمراض ديال السكري، أمراض اللي هي خطيرة، ولكن باش تلقى من الحكومة استجابة أو شي مساعدة ما كاينش، العجز التام ديال الحكومة السيد الوزير، وهاد الشي ما تنقولوهش احنا كنبغيو نصبغو باللون الأسود ولكن واقع، هذا واقع السيد الوزير، وبالتالي فالمسنين ولا حتى الناس الآخرين ما كاينش، إذن الصحة عموما مريضة، وهي بنفسها في حالة مرض، فكيفاش غادي تعطي لهاد المسنين.

السيد الوزير، تنطلبو منكم أنكم تعطوا لهذه الفئة الاجتماعية اللي هي عازات واللي تكرفصات تعطوها واحد الامتياز، غير الموعد ما كتلقاش واحد الامتياز ديال المواعيد، غير النقل حتى اللي بغا ينقلها غير من دارها للسببطار هما تيعيشوا بطالة، تيعشوا في الفقر وتيعشوا في أسمو، وزايدن في الصحة ما كاينش واحد التغطية صحية.

احنا اللي تنطلبو من الحكومة أنها تتدخل وتدير هذا القطاع ديال المسنين وتهتم بهم، وتكون واحد السياسة واضحة في جميع القري ولا البادية.

السيد الوزير، راه مازال هاد الشي اللي قلتوا راه ما عندوش واحد التأثير فعلي وواقعي.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. وننتقل ما بقاش.. وننتقل إلى السؤال العاشر، وموضوعه المستوصفات في العالم القروي، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلي السيدة المستشارة لوضع السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعاني سكان العالم القروي مشاكل كبيرة للولوج إلى العلاج.

ما هي السيد الوزير جهودات الوزارة لتجاوز هذا المشكل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

هذه هي الإمكانيات التي يمكن تديروا السيد الوزير، وزودوا الجماعات القروية الفقيرة لا يمكن.. مثلا جماعة أيت عباس التي كنتي لها كنتخلص الفرد 4000 ريال، حشومة، (ambulance) واحدة، على الأقل وفروا غير بالمجانة على الأقل المستعجلات أولا ديروا ذوك (les ambulances) أنهم ينقلوا الناس ملي يجي التحويل للمستوصفات الجهوية بالمجان، على الأقل، هادو غير الإمكانيات التي يمكن تديروا، أما راه عرفنا الخصاص المهول في وزارة الصحة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الصحة:

بسرعة صعب نقولو بأنه المستشفيات الإقليمية والجهوية هي عبارة عن لافتات. أنا تنزور المستشفيات أسبوعيا، وتنشوف التجهيزات والمصالح الطبية والعمل اللي فيها، وكنزور المرضى وكنسلهم وكنسل (les RAMEDistes) واش تيعملوا لك، كنسل على التكلفة ديال كل عملية إلى آخره.

كاين واقع، اللي كاين هو أن هناك ضغط، في 5 سنوات اللي دازت اضلاقا ملي بدا "الراميد" كاين واحد الضغط كبير اللي ما قدرناش نستوعبوه، خاصنا نمشيو بشكل أسرع باش يمكن نستوعبوه وكنتكلمو كذلك على حلول أخرى في إطار الشراكة، وكذلك الشراكة مع القطاع الخاص باش يمكن نداويو هذه الفئات اللي تستفيد من "الراميد" بصفة أكثر جودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم وعلى التزامكم الذي نشكركم عليه فيما يخص جهة الداخلة وجمعة كلميم وادنون.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الشباب والرياضة، وموضوعه تفعيل دور الشباب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن مؤسسة دار الشباب مؤسسة عمومية تربية وثقافية

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابات والتوضيحات التي تبذلها الوزارة.

السيد الوزير،

ذكرتم أن 85% من المناصب كترصد لهاذ المناطق، ولكن كنستغريو السيد الوزير أن المستشفى الإقليمي ديال إقليم أزيلال مثلا، عندو (gynéco) واحد، احنا كنتساءلو معكم السيد الوزير فين كيمشوا هاذ الأطر الطبية؟ وخاصة في هاذ المناطق كتعاني واحد الخصاص اللي هو كبير زائد الفقر، زائد مجموعة من المشاكل السيد الوزير.

هاذ المناطق راه ما كننزعزلش على المناطق الأخرى، نفس الإشكال اللي كيوقع لدرعة- تافيلالت، احنا كذلك في إقليم أزيلال والزيارة ديالكم، السيد الوزير، أن شفتوا الهشاشة ديال البنية التحتية ديال الوزارة، زد الأطر الطبية كتكون في بعض المراكز الصحية ولا المستوصفات، في حين أن مستوصفات أخرى فيها الأطر، غياب التجهيزات، احنا هاذ الشي السيد الوزير كنتساءلو معك علاش هاذ الخريطة العشوائية في هاذ المناطق؟ مستشفيات إقليمية هي بالسمية إقليمية ولكن راه باقة مستوصف، مستشفى جهوية كذلك الناس كتغير غير البلاكة السيد الوزير، احنا بغيناكم أنكم تقولوا للمواطنين أن الصحة، قطاع الصحة خاصو نيت طيب، لأن عيينا من هاذ الشي السيد الوزير، الخصاص مهول، البنات آيلة للسقوط، "الراميد" السيد الوزير ما بقاوش كيستقبلوا الناس (les RAMEDistes) لأن كاين واحد..

السيد الوزير،

الوزارة ما عطتش ل (les hôpitaux) ذاك الشي باش تكلفت، الناس ما بقاوش كيغيوا يستقبلوهم، كيحي (RAMEDistes) خاصو يخلص، إلى ما خلصش راه ماغاديش يدخل، هذا تعطيك هاذ الأرقام السيد الوزير راه ما بقاوش الناس كيستقبلوا (RAMEDistes)، راه ما بقاش هاذ الشي كاين في الإقليم ديال أزيلال.

نعطيك، السيد الوزير، ذوك التحويلات من المستوصف إلى المركز المستشفى الإقليمي، دبا كيحي السيد فقير جدا، كيحي للمستشفى الإقليمي كيعاود يصيفطوه للمستشفى الجهوي لبني ملال غادي يخلص (les ambulances)، علاش السيد الوزير هاذ الشي؟

زد على ذلك كاين واحد الإشكالية ديال ذاك سم العقارب اللي قالوا كاين راه ما كاينش، خاصكم توضحوا للناس هاذ الشي وتوفروا الإنعاش، على الأقل بغينا غير الإنعاش في المستشفى الإقليمي على الأقل، هذا هو التدخل، وديروا لنا كما جا في الكلام ديالكم وحدات متقلة مستعجلة، هي

مرور الزمن.

من طبيعة الحال هناك إشكالات متعددة، إشكال في الموارد البشرية لم تعد هناك موارد كافية لا في التدبير الإداري ولا في التأطير التربوي والفني، هذه أشرتم إليه.

هناك الخصاص على مستوى العدد لأن ملي نتحدثو على 600 دار الشباب على الصعيد الوطني، إلى حسبنا غير الجماعات الترابية 1500 راه ما فيها حتى واحدة دار شباب لكل جماعة، هذا خصاص محمول وأساسي، ومشكور اللي أشرتم لإعادة النظر في هاذ البعد هذا.

هناك أيضا الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال، ونشكرها بالمناسبة لأنها غطت واحد النقص وواحد الخصاص فهاذ الفترة، نأمل هاذ الرؤية الجديدة أن تتعاون مع الجمعيات في إطار التطوير ديال هاذ المنظومة ديال دور الشباب، هناك ما يسمى بمجالس الدار ديال دور الشباب، ينبغي أن يعاد النظر في التركيبة ديالو وفي الأدوار التي سيقوم بها.

أيضا المحيط الخارجي ديال دار الشباب والتعاون مع المجال الخارجي وكل المؤسسات اللي عندها تقاطع فهاذ المجال ديال التأطير ديال الشباب، لا نتحدث أيضا على نقص الحوافز والأمور كلها المتعلقة بالتدبير ديال هاذ الدور.

أستغل الفرصة لكي أتحديث السيد الوزير على واحد الاتفاقية لأن هذا أيضا مطلب الشركات مع الجماعات الترابية، والجماعة الترابية ديال أكادير عقدت اتفاقية مع المندوبية الجهوية للشبيبة والرياضة، وصادقت عليها فالدورة ديال أكتوبر لتأهيل هاذيك دار الشباب الحي الحسني، لأن عندها تاريخ فيما يتعلق بأكادير وفيه البناء ديال واحد القاعة على عاتق الجماعة بواحد 10 مليون ديال درهم، وتمنوا تسرعوا بالتوقيع على هاذ الاتفاقية ونحن مستعدون كجماع ترابية باش نتعاونو لتأهيل هاذيك الدار. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك، أنا غنشوف هاذ الاتفاقية، غير اللي كاين احنا وضعنا واحد البرنامج اللي هو مشابه للملاعب ديال القرب، غادي يخرج كذلك وكاين التمويل ديالو والتركيبة ديالو باش يمكن لينا نوسعو الشبكة ديال دور الشباب، ولكن قبل ما نوسعوها المضمون داخل دور الشباب هو من سيدبر والعلاقة التعاقدية ما بين الوزارة وما بين الجمعيات، هاذ الشي كشتغلو عليه.

هناك واحد دار الشباب نموذجية كصاوب فالرباط، بغينا نديرو فيها

واجتماعية وفضاء خصب لممارسة أنشطة مختلفة ومتنوعة وفضاء للتكوين والتعلم، لكن السيد الوزير هل فعلا دور الشباب مازالت تؤدي مهامها وتحقق هذه الأهداف المطلوبة؟ وما هي التدابير والإجراءات التي سنتخذونها لتفعيل دور هذه الدور ليكون لها دور أساسي في تأطير شباب الغد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

نجاوبك على الجزء الأخير من السؤال، هل مازالت دور الشباب تقوم؟ أنا نتقول لا.

أنا متفق معك السيد المستشار، البرامج البيداغوجية التي وضعت في دور الشباب في بداية الاستقلال مازالت نفسها مستمرة في هذا الوقت، رغم التحولات اللي عرفها المجتمع المغربي والتطور اللي عرفه المجتمع المغربي. كان في لحظة من اللحظات إهمال، وبالتالي النقص ديال عدد الموظفين في الوزارة تم تفويت هذا التنشيط إلى الجمعيات، لكن بدون تأطير بدون مواكبة، بدون مراقبة، إلى غير ذلك.

هناك جمعيات من أبدعت، وتشتغل بشكل جيد وتتلاءم مع التطور المجتمعي، وهناك جمعيات ذاك الشي اللي عطاهم الله، ذاك الشي اللي تيعرفوه تيقدموه، بالتالي نحن في حوار مع الجمعيات التي تدبر هاد دور الشباب في وضع برنامج واحد التصور جديد فيه مجموعة ديال المعطيات جديدة، وكذلك فيه معطيات قديمة، لأنه ماشي القديم راه سيء 100% غير يتأقلم مع التطور ديال المجتمع، على أساس أنه المشروع تقريبا جاهز، باقي لو اللمسات الأخيرة وغادي يخرج لحيز التنفيذ، بما فيه توسيع شبكة البناءات الجديدة الخاصة بدور الشباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم الصريح والواضح، لأن فعلا هاد دور الشباب كانت تقوم بأدوار تاريخية، كانت مشتل ديال إخراج كفاءات فنية تربوية وقدرتو نقولو سياسية بطبيعة الحال، لكن تلاشى هذا الدور مع

الرياضة، واحد تيخسر وواحد تيربح، لكن أبان الفريق الوطني، نقول لكم أنا في داخل الملعب وتنتفج، والجمهور المغربي اللي تنقدم لو واحد التحية في تحية العالم الوطني ما كاينش اللي ما بكاش، والفريق الوطني اشتغل لعب واحد اللعب جد ممتاز، وهنا بالمناسبة نتقدمو بالشكر لجميع الفعاليات التي اشتغلت على تكوين هاذ الفريق الوطني، من جامعة، من مدرين، تقنيين، رئيس الجامعة، إلى غير ذلك، الجميع لعب الدور بشكل إيجابي باش يمكن لنا نصلو لهاد المستوى.

واش غنوقوش؟ ما غنوقوش، مازال المسيرة مستمرة ومازال النتائج تكون، إن شاء الله، لأن المغاربة تيستحقوا شي حاجة زوية، واليوم عندنا شي حاجة زوية بين يدينا خصوصا نحافظو عليها، ما نباقوش ذوك الانتقادات، أول مقابلة تنخسرو ب 1 ل 0، راه كلشي خايب. لا، هذه الرياضة واحد تيربح وواحد تيخسر، ما يمكنش يربحوا بجوج. تمنناو على الله الفترة المقبلة نكونو أحسن مما نحن عليه اليوم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

التصفيق واقبلا للسيد الوزير وكذلك للفريق، وبالخصوص إلى الجمهور اللي كان سفير حقيقي اللي مثل المغرب واحد التمثيل كبير جدا فهاد الملتقى ديال الكرة، اللي كان في الحقيقة تابعو العالم كفو، واللي من خلالكم السيد الوزير، احنا بودنا أننا كذلك نشكرهم كلاعبين، لأنه تقابلوا مع مدارس كبيرة جدا، واللي كان في الحقيقة المردود وها هي الخسارة بذوق الانتصار، وهذا ما جاش من فراغ، كان واحد الاشتغال كبير اللي لابد أننا نوقفو وقفة إجلال وإكبار للإخوان اللي كانوا وراء هاذ العمل الجبار، اللي في الحقيقة شرفنا جميعا، رغم أنه كنا نتمنناوا كلنا كمغاربة أنه نصلو للجولات الثانية، ولكن، كما قلت السيد الوزير، ما شي اللي بغيناه نلقاوه، هاذي لعبة ديال الكرة ولا بد أننا حتى احنا نتماشو مع الواقع ديال هاذ اللعبة.

مرة أخرى، السيد الوزير، هو كان الاشتغال على هاذ الملف - كما قال الزميل ديالي - ديال التنظيم ديال كأس العالم ديال 2026، نتمنى السيد الوزير أنه هاذ الالتزام نبقاو غادين فيه، وبعض الملاحظات اللي جات في هاذ الملف هذا نشغلو عليه، مادام أننا تهضرو على أننا ملف غادي يكون، إن شاء الله، في 2030.

وبالتالي هاذ البنات كلها اللي ملتزم بها يجب أننا ما نتوقفوش اليوم ونشتغلو بحال إلى راه احنا غدا غادي نعاودو نخطو الملف ديالنا، نتمنى أن

هاذ التمرين قبل ما نعموه، باش نشوفو أشنو هما الحوايج لأنه ما خاصناش نغلطو أو نقلص نسبة الغلط، إلى مشينا غلطنا راه أجيال كنتضيع، ما عندناش الحق، فبالتالي كنديرو هاذ التجربة وإن شاء الله غنعموها على الصعيد الوطني. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الثاني، وموضوعه تقييم مشاركة المنتخب المغربي بكأس العالم بروسيا، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضل السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

للمرة الخامسة السيد الوزير يشارك منتخب المغرب في كأس العالم، وبالرغم من إقصاء فريقنا إلا أنه أبان عن مستوى متميز أمام عمالقة كرة القدم بشهادة الجميع.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هو تقييمكم لمشاركة النخبة الوطنية في كأس العالم المقامة مؤخرا بروسيا؟ وما هي الآليات المحيطة بإخفاق الملف المغربي في تنظيم بطولة كأس العالم لسنة 2026؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

السيد المستشار راه طرح واحد جوج أسئلة قداش شناها، السؤال ديال التنظيم والسؤال ديال المشاركة.

أعتقد أن التنظيم - بعبارة - أن المغرب قدم ملف جيد جدا، الدليل أنه حصل على 2.6 نقط من أصل 5، فعملية التصويت ما صوتوش مع المغرب، صوتوا مع الملف الآخر، ما يمكنناش نقولو للناس علاش ما صوتوش معنا وعلاش صوتوا معهم؟ إذن ما فيش عملية ديال التقييم بقدر ما هو الأمر الذي يقيم هو المسألة ديال الملف الذي تم عرضه وقبوله.

فيما يتعلق بالمشاركة في المنافسات، أعتقد - وهاذي قناعة عند الجميع، من غير إلى كنت غلط - أن الفريق الوطني وأن المغرب يفتخر أن عندو فريق وطني من المستوى العالي، ما ماركيناش البيوت وما تأهلناش، هاذي

السادة الوزراء المحترمين،
السيد الوزير،

موضوع السؤال يتعلق بالخيمات الصيفية وسؤالنا هو: ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح عملية التخييم في هذه السنة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:
شكرا السيد المستشار.

فيما يتعلق بالإجراءات، الإجراءات هي موجودة. اللي وقع هاد العام هو تغيير العملية ديال الإجراءات أنه دزنا للمساطر المنصوص عليها قانونا، قبل ما كانتش هذه العملية، دبا المساطر المنصوص عليها قانونا تجاوبا مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، رفعا العدد ديال المستفيدين هذه السنة غنوصلو ل 180000 خلال فترة الصيف مقابل 100000 السنة الماضية، 150000 الخيمات القارة، 30000 الخيمات الحضرية، بناء أماكن ديال التخييم جديدة بمواصفات جديدة، راه كين واحد في الحوزية، وآخر في الغابة الدبلوماسية، مجموعة ديال الخيمات اللي تبنات، أكلموس راه كيتبني واحد جديد، التصويرية إلى غير ذلك. المهم فضاءات جديدة تتوفر فيها جميع الشروط.

فيما يتعلق بالخلاف اللي كين اللي واقع فيها النقاش ونخرجو لو نيشان هي المطاعم، المطاعم كانت كنعطي إمكانيات للجمعيات وكل واحد كيدير التدبير بطريقته، اليوم كلشي داز عبر صفقات لمونين واحنا متابعينهم، ولما كيقول لك التسمم، كمشيو عند التحليل ديال الدرك الملكي ديال (L'ONSSA) وديال وزارة الصحة وكلهم (négatifs) ولا تسمم واحد، 2 كيدابزو بيناتهم داخل الخيم كيحاولوا باش يبررو الفشل ديال العملية، أنا لن أتنازل عن هذه المسألة لأن مسطريا وقانونيا وسأنتشبت بها إلى آخر لحظة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الطيف أبدو:

شكرا، السيد الوزير، على تفضلكم هذه الأجوبة.

الذي نرغب في إيصاله إليكم السيد الوزير هو أننا أولا وقبل كل شيء لنا حنين وارتباط قوي بهذا الميدان، وله الفضل كذلك في تكويننا وفي

هاذ الملف يشتغل عليه بالطريقة اللي تشتغل عليه في 2026 وما نتوقوشاي حتى نوصلو، وما يمكنش نهضرو أن المدينة ديالي ديال ورزازات فيها وحد التيران، السيد الوزير، نتمناو أنكم هو الأول تسبقوه، إن شاء الله لأن غادي يجر معه واحد البنية تحتية كبيرة جدا، ورغم أنكم تتبتموا، كنتمى أن هاد الابتسامة تكون هي مرحبا، لأنه هاد المنطقة تستاهل منكم الكثير السيد الوزير، وكلنا تنشتغلو وبالخصوص هاد المناطق هادي النائبة، إلى ما كانشاي بحال هاد المنشآت الكبيرة ما يمكنش في الحقيقة فرحو هاد الناس ويبقاوا ملتزمين بالسكن ديالهم في هاد المناطق.

تنتمى أنهم حتى هما يوصلهم ما وصل للمناطق الأخرى، وتتعرف الجواب ديالكم السيد الوزير، وبالخصوص أنك اشتعلمت في الجماعات ما تنلقاوش معكم إشكال باش نوصلو الصوت ديالنا لكم، لأنه أي وزير داز في الجماعات تعترف الإشكاليات والتتبع ديال التيران.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا اعتقد إلى كان شي عملية ديال التقييم حقيقية لمشاركة الفريق الوطني في كأس العالم، هو أنه نحن في الطريق الصحيح، لأن البداية ديال البناء، ماشي نقول بزاف، يلاه بدا البناء، هاد البناء النتائج ديالو كانت سريعة، شفتها، ما خسرنش بشي خسارة مذلة، لعبنا مع أكبر الفرق الدولية، والباقي راكم اتتوما عارفين التفاصيل ما غاديش ندخل لها.

فيما يتعلق بكأس العالم بتعليمات من جلالة الملك نصره الله، المغرب سيقدم الترشيح ديالو في سنة 2030، وقلناها في حينها وسنشتغل حكومة وجاعات ومؤسسات ومغاربة من أجل إنجاز المرحلة المقبلة، مستفيدين من كل التجارب اللي احنا دزنا منها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه عملية التخييم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الشباب والرياضة:

كنشكر السيد المستشار الي أتاح لي هاذ الفرصة باش من عبركم نوضح مجموعة ديال الأمور.

فيما يتعلق بالمطعمة، كانت صفقة، ماشي صفقة واحدة، صفقات، كل منطقة عندها الصفقة ديالها، أكثر من ذلك من يقوم بالمراقبة؟ هناك مجلس تدير الخيم، فيه الممثلين ديال الجمعيات مع السلطة المحلية مع الأطر ديال الوزارة، الصفقة هاذ (le menu) الوجبة دازت عند الأطباء المختصين (des nutritionnistes) دايين الكميات ديالها، وهاذ الناس هما اللي كيراقبوا، كتخرج لنا جمعية واحدة من 11 جمعية كتقول ليك أنا عندي مشكل، واش نصدقو واحد ولا 11 ولا 10؟ نخلي لكم أتم تحكموا.

فيما يتعلق بمراكز الاستقبال أو التأمين، ما كيدخلش شي طفل عندنا للمخيم إلى ما كانش عندو التأمين وتأمين جيد جدا، جيد جدا. ما عنديش التفاصيل ديالو ما جبتهاش معايا، لكن نعطها ليكم.

فيما يتعلق برخص القبول، ماذا وقع؟ جمعيات اللي تم قبولها وعندها المؤطرين وعندها الشروط، كين اللي باع الرخص ديالو لجمعيات أخرى لا تتوفر فيها الشروط، خلقت لنا إشكالات، جابت أطفال بدون مؤطرين، خلاصهم لينا في الخيم ما بغاتش ترجعهم تنقلهم، اللي خلق لنا متاعب ذاك الشي علاش تأخرنا فهاذ العملية باش كضبطوها، هاذ الشي ما كيعجبش هاذ التحول، لكن احنا مستمرين فيه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أضفنا لكم 30 ثانية نظرا لأهمية الموضوع، وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه لكتابة الدولة المكلفة بالنقل، وموضوعه إشكالية نقل المواد الخطيرة عبر الطرق.

كما نشكر السيد وزير الشباب والرياضة على مساهمته معنا. والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

متى سيتم تفعيل القانون 30.05 الخاص بنقل المواد الخطيرة، عبر إصدار النصوص التنظيمية والإجراءات المواكبة له؟ شكرا.

تربيتنا في مرحلة من المراحل، بل كنا من المساهمين في التأطير، لذلك فعينا وقلنا مع هذا القطاع حتى يتطور كما ترغبون أتم كذلك.

الآن اتخذت واحد المجموعة ديال التداير الي فعلا إيجابية ومهمة، وبغيناها تنجح ولكن من حقنا كذلك أننا نثيرو انتباهكم للمسائل الي تبعناها في التجربة ديالكم في هذه السنة هذه، وراه قستوا واحد الموضوع أساسي الي كيتعلق بالمطعمة، حقيقة أنها تدير جديد، كانت في الماضي الجمعيات كيقوموا به، اليوم درتوا صفقة كينزل على الناس في أول تجربة (les traiteurs) الثمن هو 26 درهم، السؤال الي تيطرحوه الناس دبا الآن ولا المهتمين واللي احنا مازال ما عنديروش التقييم، تستناو حتى تسالي هذه المرحلة، اللي هو أنه ذيك 26 درهم إذا حيدتي منها العمالة والناس اللي كيشغلوا وذاك الشي اللي بغا يخلص الضرائب ذاك (traiteur) شحال غادي تبقى في الأخير، اللي غيستافد منها ذاك الوليد مباشرة؟ واحد.

رقم جوج هي الموضوع الي ثرتوا ديال التسمم، هو كين الكلام على الحوزية صحيح، ولكن دبا أجبتكم على أنه ذاك الشي ما منو والو، احنا هاذ الشي الي بغينا، احنا هاذ الشي الي بغينا، وهاذ الشي الي كيتناو.

كذلك فيما يخص موضوع آخر، هو موضوع هو الي كان مثير للجدل، هو القضية ديال مراكز الاستقبال الي كتستقبل هاذ الجمعيات وهذه المنظمات، خصوصا الجمعيات الوطنية الي عندها حصص جد مهمة للي الآن ما قدراتش توصل لاذك العدد لأنه ما لقاتش مراكز الاستقبال، ويقال - وأتم غادي تصحوه - أنه وزارة التعليم تخلت عليكم فشي اتفاقية وهذا ما مقبولش إلى كان صحيح في إطار التضامن الحكومي.

ثم كذلك الموضوع ديال التأمين، واش نيت فعلا كين ضمانات حقيقية لهاذوك الوليدات الي كيمشيو كيصيفطوهم والديهم مع ذوك الجمعيات؟ واش إلى وقعت لهم شي حاجة غادي يكونوا مأخوذين بالعناية اللازمة؟

وأخيرا وهي أساسية كذلك كملاحظة، هو وقع واحد التأخير في الرخص الي كنعطوها للجمعيات باش تجربوهم بلي راه مقبولين ولا عندهم الخيم، حيث مازال ما تيكونش عندهم ذاك الترخيص وذاك القبول تيكونوا باقين مترددين، إذن الفترة ديال الاستعداد كتنقل وكتقدر تزام، تحي فواحد الفترة ضيقة اللي تيمكن ذاك الاستعداد كيف بغيناها ما تيكون، وهاذي تنظن أنها مسألة إدارية يمكن تداركها إن كانت.

إذن السيد الوزير المحترم هاذي مجموعة من الملاحظات، نتمنى أن لا تكون حقيقية، تكون غير شكوك ولا كذا، واتم غتاكدوها للرأي العام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

مع الاتحاد الأوروبي، أكد أنه اليوم المغرب في 2003 صادق المغرب على هاذ (L'ADR) وهاذ المصادقة والانضمام لهاذ الاتفاقية أن ما عطيناش الكثير، هو أنه عمليا هو أن الأسطول المغربي العامل في النقل الطرقي الدولي ظل يخضع لهاذ الشروط اللي جاء بها (L'ADR) إذن الوسط الناتج على هاذ العملية هذا كمو استحوذت عليه الأساطيل الأجنبية.

(L'ADR) هاذ الاتفاق حقيقة اللي صادق عليه المغرب اللي هو ضمن اتفاقيات كبيرة، اللي هي كلها تهيئ وتؤطر للأدوات القانونية للمصادقة لتسهيل وتيسير النقل اللي منها هاذ (L'ADR)، (L'ADR) أشنو هو؟ (L'ADR) اللي تنتكلمو عليه اليوم اللي هو منبثق منو هاذ القانون 30.05 اللي هو تصنف لنا أولا أشنا هي المواد الخطيرة.

هاذ المواد الخطيرة هي المواد المتفجرة، هي المواد المشعة، هي المواد السامة، هي المواد المشتعلة، هي صلبة، سائلة إلخ.. يعني مواد خطيرة ومصنفة من 1 حتى 5 على درجة الخطورة ديالها.

كاين شروط كذلك بالنسبة لجميع المتدخلين في هاذ العملية ديال الإنجاز، سواء النقل أو البضائع، الحلقة المتعلقة بالتلفيف والتعليب، الحلقة المتعلقة بالشحن، بالإفراغ إلخ، هاذي كلها وجاء بالطبع القانون 30.05 في 2011، واش السيد الوزير كان لابد أنه تنسناو 8 سنوات من 2011 إلى يومنا هذا باش نقولو اليوم بأنه غادي نصدرو نصوص تنظيمية، اللي هي أساسا منبثقة من نص قانوني دولي، اتفاقية دولية، وغادي نديرو اليوم توأمة مع اسبانيا باش تعطينا؟ راه كئشي البلدان الأوربية عندها نصوص تنظيمية عاملة بها، وهذا لن تتجاف عن المقننات التقنية اللي كاينة في القانون.

إذن احنا اليوم نستسخو هاذ المسألة دغية من هنا من النصوص التنظيمية اللي كاينة في الدول الأوربية، وغادي يمكن لنا نبدأ ونعملو به، وخصوصا أن سلامة المواطنين وممتلكاتهم وكذلك البيئة محددة، البيئة اللي احنا التزمنا على أعلى مستوى في المغرب بتنظيم كوب 22 في مراكش 2016، واللي التزمنا أنه نستحضر دائما في المشاريع ديالنا المسائل البيئية، وهاذي أمانة السيد الوزير في عنقكم.

وأختم بسورة من سور القرآن الكريم، قال الله سبحانه وتعالى وعز وجل: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقنا منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا."

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله العظيم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعلم على أنه بالفعل القانون 30.05 كما ينص على ذلك رقمه بدأ النقاش فيه في 2005 ولم يصدر بالجريدة الرسمية إلا في يونيو 2011 باعتبار المكونات ديالو واللي كانت في عمومها مكونات تقنية بالأساس، واللي كان فيها النقاش سواء على الصعيد الحكومات السابقة ولا حتى البرلمان أخذ كثيرا من الوقت.

اليوم في هذا الإطار شفنا بأنه هناك ضرورة باش نزلو النصوص التطبيقية، ولكن هاذ النصوص التطبيقية تتطلب منا أنه تكون عندنا الموارد البشرية باش نواكب هاذ الإجراءات التقنية، وبالتالي في إطار الحكومة كان هناك نقاش، فتم الاتفاق في إطار le statut avancé مع الاتحاد الأوروبي (الوضع المتقدم) أننا نديرو واحد التوأمة مع إحدى الدول ديال الاتحاد الأوروبي، وتم اختيار إسبانيا على أساس أنه وزارة النقل الإسبانية اليوم هي ستكون مواكبة لوزارة النقل المغربية، على أساس أنه نبدأ في الاشتغال في التنزيل ديال المقننات ديال هاذ القانون من الناحية التطبيقية بالأساس، وخاصة أنه وجب في الأمور التقنية أنه نواكبا مع الخصوصيات اللي هي الخصوصيات المغربية.

فعدنا إذن برنامج ديال التوأمة اللي تيدوم 24 شهر، تقريبا سنتين، اللي بدينا فيه أكثر من 6 أشهر هادي، واللي الشق اللي مرتبط أساسا بالنصوص التنظيمية والتطبيقية اللي اشتغلنا فيه ومشينا فيه، راه تنقلو أنه في أكتوبر من هاذ السنة، إن شاء الله رب العالمين، ندخلوه في المسطرة ديال المصادقة، وهناك محاور أخرى رئيسية 3 اللي هي مرتبطة بالأمور الأخرى في هاذ الاتفاقية، على أساس أن هاذ النص القانوني أنه يكون مواكب للاتفاقية ديال (L'ADR) اللي دايرين مع الخارج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السي حفضي.

المستشار السيد عبد الإله حفضي:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة في إطار التزامات المغرب الدولية، خصوصا من ضمن تجلياتها مع اتفاقيات التبادل الحر، وتكلمت على الوضع المتقدم اللي عند المغرب يحظى به المغرب لدى الاتحاد الأوروبي، وكذلك انسجاما مع المطابقة مع المكتسب الجماعي الأوروبي، وكذلك طموح المغرب وسعيه لإبرام اتفاق شامل ومعقد

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا التساؤل، والهدف الرئيسي لكل السياسات العمومية في مجال العدالة هو تيسير الولوج الميسر والسهل والبسيط لكل المتقاضين ولكل المواطنين إلى العدالة.

بطبيعة الحال نخص المواطنين الموجودين في وضعيات صعبة، خاصة النساء والأطفال والفئات التي تفضلتي بذكرهم بعناية خاصة، ولهذا تم إحداث في جميع محاكم المملكة، سواء كانت ابتدائية أو استئنافية، خلايا للتكفل بالنساء والأطفال من أجل التيسير أمام هذه الفئات الهشة مساطر دبال الولوج إلى عدالة الأطفال وعدالة النساء وإعطاء هذه الخدمات بعد اجتماعي وبعد إنساني.

هذه الخلايا تشتغل فيها فئة من الموظفين المؤهلة ومكونة وأساسا هما المساعدين والمساعدات الاجتماعيات، في كل المحاكم ليكون الحرص على أن هذه المكاتب المهیئة لمساعدة هذه الفئات الهشة تكون المكان دبالها معروف ويكون التشوير دبالو، وفي غالب الحالات تكون قريبة من أبواب المحاكم للعناية بهاذ المواطنين ولتبسيط كل الإجراءات.

إضافة إلى عدد من الإجراءات أيضا على المستوى التشريعي كإين عناية خاصة بهذه الفئات الهشة، إذا ملي قدمنا التعديل على صندوق التكافل العائلي، كان الأساس هو تبسيط المساطر أمام هذه الفئات الهشة وتوسيع هذه الفئات الهشة المستفيدة من خدمات صندوق التكافل العائلي. في مشروع المسطرة المدنية التي تنتشغلو عليه والتي غادي نجيبوه أمام البرلمان، إن شاء الله، هناك عناية خاصة بهذه الفئات المهمشة والحرص على تمكينها من كل الضمانات التي تساعدنا على تيسير الولوج السهل إلى العدالة وللقضاء.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحامي:

شكرا السيد الوزير.

لاشك في المجهودات التي تقوم بها وزاراتكم. احنايا الأمور واضحة وكنشوفو تحسن كإين على مستوى واحد المجموعة دبال المحاكم على المستوى الوطني، ولكن كإين مجموعة دبال الإشكاليات التي كيعيشها هاذ الفئة التي كنتذكرو عليها.

ولأن الإنسان كان جمولا، على هذاك الشيء تحمل شي حاجة التي أكبر منه، على ذاك الشيء تيقعوا هذه التأخرات وهذه...

اليوم أنت السيد المستشار إبن المهنة وتعلم على أنه الدخول إلى مجالات احنا مازال ما مستعدينشاي لها، ليس فقط كحكومة ولكن كهنين، تيجعل أن الإشكالات يمكن تكون أعقد.

اليوم السيد المستشار أشرت إلى أنه المواد الخطيرة، المواد الخطيرة مواد، وكل مادة خطيرة إلا وعندها نظام من الناحية التقنية ومن ناحية ما هو مرتبط أشنو هو الخطير فيها وكيف تحمل داخل الشاحنة، وهل يجوز لها أن تمر في هذا الشارع أو لا تمر، وشحال خاص يكون هذاك التي موراه عاطي، بمعنى بالفعل من الناحية التقنية ليس فقط أن هاد الشيء موجود عند الآخرين يمكن أن يؤخذ.

بالإضافة إلى أنه اليوم لو قررنا ولا مشينا كاع وقلنا النصوص جاهرة واش المهنة جاهزة اليوم السيد المستشار؟

اليوم المهين دبالنا التي تنعطيوهم يهزوا هذه المواد الخطيرة راهم تيجوبوا اليوم الطريق وفي الطريق السيار ولكن ملي تتقول أشنو خاصك تدير لأنك هاز واحد المادة خطيرة، لا يعلم، هذاك الشيء النص القانوني اليوم الذي نشتغل عليه والتي فيه العديد من النصوص التطبيقية يدخل في تفاصيل التفاصيل، على أساس أنه يشي للي تدير (la commande) لهذاك التي تيزها، لهذاك التي حتى هو داير (la commande) من الجهة الأخرى على طريقة النقل، الطريق أشنو خاص يكون فيها، بمعنى بالفعل احنا ما تنبرروش هذا التأخر ولكن تتقولو المشي بشوية غادي يعطينا نتائج إن شاء الله التي غادي تكون إيجابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب البولة، كما نشكركم على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه تعزيز ولوج الفئات الهشة إلى العدالة، وهو سؤال موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الحامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

من بين أهم الإشكاليات التي تواجه أغلبية المواطنين المصنفين ضمن الفئات الهشة كالنساء والأطفال والأميين وسكان المناطق النائية صعوبة الولوج إلى العدالة ضمن استفادتها من هذا المرفق العام، لينا نسائلكم السيد الوزير على الإجراءات التي تعتمزون اتخاذها لتسهيل ولوج هذه الفئة إلى العدالة.

ننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه عدم ملاءمة مقتضيات القانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية مع دستور 2011، والسؤال موضوع من طرف الفريق الاشتراكي، تفضل السي فاتيحي لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

قضت المحكمة الدستورية بتاريخ 6 مارس 2018 عبر قرارها رقم 18/70 بعدم دستورية عدد من المواد القانون التنظيمي 86.15 المتعلق بتحديد كيفية شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، واليوم احنا أربعة أشهر ونص نقارب خمسة أشهر، والحكومة مازالت لم تأت بهاذ المشروع القانون ملائم لما قضت به المحكمة الدستورية. نريد أن نسمع المبررات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أشكر الفريق الاشتراكي على الاهتمام بهذا الموضوع.

في الحقيقة هي الأجندة السياسية تسعفني في أن أجيب بارتياح، ففي المجلس الحكومي في للأسبوع الماضي تقدمت بعرض أمام مجلس الحكومة حول سؤالكم بالضبط حول ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية.

بطبيعة الحال، قرارات المحكمة الدستورية ملزمة للجميع، وهنا غادي نجيبو إجراءات المطابقة والملاءمة مع كل المواد ديال القانون التي قضت المحكمة الدستورية بنقضها بما ينسجم وروح الدستور.

إذن تم ترتيب النتائج القانونية للمؤسسة، احتراماً لقرار المحكمة الدستورية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

فعلا السيد الوزير تابعنا في المجلس الحكومي أنكم تقدمتم بعرض، على أساس أن يأتي مشروع القانون التنظيمي الملاءم مع قرار المحكمة الدستورية في وقت لاحق.

نحن أشرنا هذا الموضوع لما له من أهمية قصوى.

مازالت إشكالية الولوج إلى العدالة من التحديات الكبرى المطروحة أمام المنظومة القضائية المغربية، خاصة التي يواجهها الفقراء والفئات المستضعفة وسكان المناطق النائية للوصول إلى العدالة.

مازال العديد من المواطنين من سكان البوادي والأماكن النائية التي توجد بها محاكم تعاني من صعوبات استخراج بعض الوثائق، مثل الملكيات و عقود الزواج والإقامة الدائمة، فضلا عن الصعوبات التي يطرح مشاكل البعد عن مقرات المحاكم، هناك مشاكل مرتبطة بتعقيد المساطر وطول الأجل، للأسف مازال المواطن في سنة 2018 مازال مضطر إلى الانتظار أيام وأيام من أجل استخراج وثائق بسيطة جدا.

مشاكل أخرى كذلك تعاني منها الفئات الهشة تتعلق باللغة الأمازيغية بصفتها اللغة الرسمية للبلاد.

إن الولوج العادي والمنصف للعدالة يتطلب اعتماد اللغة الأمازيغية مادامت الأمية تشكل إحدى تجليات الهشاشة، فهناك العديد من المواطنين المغاربة الأمازيغ الذين يفضلون عدم التوجه للمحاكم فقط لأنهم لا يستطيعون التحدث باللغة العربية، وهذا ما يؤدي إلى ضياع حقوقهم.

بالإضافة كذلك إلى غياب مكاتب الاستقبال والإرشادات في العديد من محاكم المملكة، مشاكل الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يعانون في صمت أمام غياب الولوجيات، يعني هاذ المشاكل أتما كنعرفوا المغاربة، واحد المجموعة ديال الناس ساكنين في مناطق نائية، واحنا الحمد لله مغاربة وكنعرفو المغرب ديانا وزرنا واحد المجموعة ديال المدن، كيفاش السيد الوزير، غادي يتنقل من واحد الدوار إلى واحد المدينة؟ خاصو يضرب واحد 20 و 30 كيلومتر باش يمشي للمحكمة، كلنا كنعرفو بعض التقاليد وبعض الأعراف كانت كايينة، كايين القاضي العرفي أو قاضي الجماعة، كانوا الناس كتبدا المساطر من تم وكانت بعض الوثائق وبعض الأحكام وبعض الأمور كان كيجبها لهم غير هو، غير هذا، خاص مجال هكا دار هاذ الطريقة، هذاك السيد اللي في البادية يبقى في البادية ويطلب وثيقة من عند هاذ الناس هاذو، ويتوصل بها وتكون إجراءات سهلة وبسيطة وتكون عملية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت إن شئتم، بطبيعة الحال.

السيد وزير العدل:

فقط ملي ما بقاش لي الوقت، في الجلسة التشريعية المقبلة سأقدم أمام أظنكم بمشروع التنظيم القضائي، كيجسم واحد العدد ديال المشاكل اللي ترتبها، وأساسا التعامل باللغة الأمازيغية داخل المحاكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

أولا القوانين التنظيمية هي جزء من الكتلة الدستورية، وهذا القانون قانون مهم جدا، وكما تعلمون لا يصبح نهائيا إلا بعد مصادقة المحكمة الدستورية.

المحكمة الدستورية نقضت أحكاما جوهرية، خاصة ما يتعلق بنظام التصفية، اليوم غادي نقلو نظام التصفية من محكمة النقض إلى الإحالة المباشرة للمحكمة الدستورية مع كثير من المقتضيات التي تنص..

إذن احنا إن شاء الله جاهزين، وسنتدارك الوقت لنكون عند الموعد، لأن بالفعل هذا قانون سيخلق ثورة في المشهد القضائي، لأنه يمكن جميع المتقاضين أمام كل درجات التقاضي بالظعن بعدم دستورية أي مقتضى تشريعي يراد تنفيذه على هاذ المتقاضين.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمكم.

ونشكر جميع السيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم.

وقبل رفع الجلسة، أريد أن أؤكد على أنه سوف تكون هناك جلسة تشريعية مباشرة بعد هذه الجلسة.

شكرا، ورفعت الجلسة.

أولا، جرت العادة أن المحكمة الدستورية وقبلها المجلس الدستوري وأحيانا حتى الغرفة الدستورية كانت تتعجل دائما أن تدفع الحكومة أو البرلمان لتنفيذ القرارات ديال المحكمة الدستورية.

اليوم احنا بالنسبة لنا 4 أشهر، طويلة نسبيا، زيادة على أن القانون لم يصادق عليه إلا آخر مجلس اللي كان عندو الحق يصادق هو 6 فبراير 2018، بمعنى أننا أهدرنا زما كبيرا كمجلس تشريعي وكحكومة في إخراج هذا القانون التنظيمي اللي نص عليه دستور 2011، واللي أساسا ربط المشرع الدستوري ربط القانون التنظيمي أساسا بالحقوق والحريات ديال المواطنين، ونحن نعتبر أن هذا القانون التنظيمي هو مقوم أساسي من مقومات بناء دولة الحق والقانون.

لذلك فحتى المحكمة الدستورية نفسها في تعليقها على المادة 27 والتي البرلمان بطبيعة الحال البرلمان كيجيه مشروع قانون، التعديلات كتكون قليلة، البرلمان قال بأن تنفيذ القانون التنظيمي سيتم بعد انصرام أجل سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية، وبالتالي نسامم في تمطيط الزمن اللي كبحرمو فيه مواطنات ومواطنين من حق أساسي، وهو الدفع بعدم دستورية قانون معين اللي كيمس حقوقهم ويمس حرياتهم.

وبالتالي هذا القانون التنظيمي مهم وأساسي، ويندرج في السياق العام اللي جا به الدستور ولا المضمون القانوني، الحقوقي، السياسي ديال دستور 2011 اللي نبغيو أن هذا القانون التنظيمي اللي هو في الأصل هو التفعيل العملي للمضمون العام للدستور، نتمنى أن تأتي الحكومة في القريب العاجل بهذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.